



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غليزان
كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

النظم السياسية المقارنة

محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم سياسية

من إعداد الدكتور: بوكليخة عبد الصمد

الموسم الجامعي 2024/2023

مقدمة:

السياسة المقارنة هي أحد فروع العلوم السياسية الرئيسية، تسعى إلى اكتشاف أوجه الشبه وأوجه الخلاف للظاهرة السياسية موضع الدراسة.

تتبع مراحل تطور الفكر الإنساني حول هذا الحقل بدءاً بأطروحات أرسطو ودراسته لدراساتير دولة المدينة وانتهاء بعصرنا الحالي.

سيتم التطرق لبعض المقارنات بين النظم السياسية المعاصرة في: أشكال الحكومات أو الأحزاب أو السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وقضايا معاصرة أخرى طرأت على النظم السياسية.

يعايش فرع السياسة المقارنة تطوراً سريعاً وضخماً يشهد له سيل متدفق من البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية. على أن حدود هذا الفرع لم يتفق عليها علماء السياسة بعد.

ينكر البعض وجود ما يسمى بعلم السياسة المقارنة، ويطلق فريق آخر بينه وبين علم السياسة. يقف بين النقيضين عدد كبير يرى أن السياسة المقارنة ميدان دراسي تابع لعلم السياسة، وإن لم تكن له ذاتيته واستقلاله عن بقية فروعها، يختص بمعالجة النظم السياسية من منظور مقارن. لم تبرز كعلم قائم بنفسه إلا في العقدين الأخيرين بفضل المحاولات المكثفة والمتواصلة التي ترمي سواء إلى تطوير نظرية عامة للأنظمة السياسية، أو إلى تطوير نظريات جزئية في إطار النظرية العامة تعني بأبنية معينة تنتمي إلى أنماط نظامية مختلفة.

والاشكالية المطروحة: ما مدى أهمية دراسة النظم السياسية المختلفة؟

وما هي أهم التصنيفات الكبرى للنظم السياسية المعاصرة؟

المحور الأول: ماهية النظام السياسي وتميز خصائصه ووظائفه

أولاً: مفهوم النظام السياسي

رغم تعدد التعريفات للنظام السياسي وتباين النظرة التي يوليها كل باحث في هذا الخصوص، إلا أنه يمكن تصنيفها في إطارين أساسيين أحدهما ضيق وهو التعريف التقليدي، والثاني واسع وهو التعريف الحديث.

أ: التعريف التقليدي للنظام السياسي

يراد بالنظام السياسي في هذا المعنى أنظمة الحكم التي تسود دولة معينة، وتبعاً لذلك يكون هناك ترادف بين تعبير النظم السياسية والقانون الدستوري، ذلك القانون الذي يتضمن مجموعة

القواعد التي تتصل بنظام الحكم والتي تنظم شكل الدولة ونظام الحكم وطبيعة العلاقة بين السلطات واختصاصاتها، وكذلك القواعد التي تبين حقوق الأفراد وحررياتهم وضماناتهم، وفي هذا الشأن ذهب "جورج بيردو" الى تعريف النظام السياسي على أنه كيفية ممارسة السلطة في الدولة. كما أن هذا التعريف يرادف مفهوم النظام السياسي بمفهوم الحكومة والتي تعرف بأنها: الأداة الرسمية التي من خلالها يتم طرح وبلورة، وتنفيذ القرارات بشكل قانوني. وقد قصد بهذا التعريف للنظام السياسي أن يكون شاملا ليحتوي الدول كافة متطورة أو متخلفة، ديموقراطية أو استبدادية، غربية أو غير غربية ليشمل التنظيمات السياسية البدائية التي تنقصها المؤهلات لأن تكون دولا بالشكل الذي يتصوره "ماكس فيبر" Max Weber كأن تحتكر الحق الشرعي في استخدام القوة المادية داخل حدود معينة. وعلى هذا الأساس يكون المقصود بالنظام السياسي لبلد من البلدان تبعا للتعريف التقليدي نظام الحكم فيه، وعلى هذا النحو كان هناك ترادف بين النظام السياسي للدولة والقانون الدستوري للدولة. ولا يزال هذا التعريف القانوني التقليدي للنظام السياسي قائما، وإن طوره أنصاره بعض الشيء ليشمل من حيث الاهتمام بعناصر أخرى في التحليل كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح والإيديولوجيات السياسية. بيد أن هذا الاتجاه القانوني المعاصر يظل قاصرا بحكم منهجه عن تقديم تفسير واقعي حركي للنظم السياسية.

ب: التعريف الحديث للنظام السياسي:

بدأ التعريف الحديث للنظام السياسي في الظهور بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة عوامل وتطورات واقعية وأخرى منهجية. فنتيجة ظهور الدول الاشتراكية وبروز نظم الحكم الديمقراطيّة الشعبية في أوروبا الشرقية وغيرها، وطرح الدول الأفريقية والاسيوية حديثة الاستقلال لأشكال جديدة من النظم السياسية المختلفة عن النظم الغربية، وجد الباحثون أن دراسة هذه النظم تتطلب تعريفاً جديداً غير تعريف المدرسة القانونية التي تركز على مبدأ المؤسسة **institution** وتركز عليها كقيمة في حد ذاتها ومستقلة عن الأفراد الذين تضمهم. لذا جاء التعريف الحديث للنظام السياسي مرتكزا على التفاعلات السياسية **Political Interaction** المرتبطة بالظاهرة السياسية سواء جرت في إطار مؤسسة واحدة أو أكثر من المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية أو خارج نطاق المؤسسات كالعنف السياسي.

وعلى هذا النحو لم يعد هناك ترادف بين تعبير النظام السياسي وتعبير القانون الدستوري الذي يركز على نظام الحكم القائم في دولة ما من خلال القواعد النظرية المجردة، وإنما أصبح يعبر على النظام السياسي على أنه يشمل كافة التفاعلات السياسية والأنماط والعلاقات المتداخلة والمتشابكة

المتعلقة بالظاهرة السياسية في المجتمع سواء ارتبطت هذه التفاعلات بأبنية رسمية أو غير رسمية أو تمت خارجها.¹

إن النظام السياسي بمفهوم النسقية التي ابتكرها دافيد إيستون ، david Easton ليس سوى مجموعة من الأجزاء المرتبطة فيما بينها وظيفيا بشكل منظم، بحيث يؤدي التغيير في أحدها الى تغيير باقي الأجزاء، والنظام السياسي لا يتمثل في المؤسسات الرسمية فحسب بل هو نسق حركي دائم، وعندما تصدر المؤسسات الرسمية قراراتها، فانها لا تعمل بشكل منفرد وذاتي، بل تتأثر بعوامل صادرة من بيئتها (وهو ما يعرف بالاعتماد المتبادل)²، حيث أن إيستون اعتبر النسق السياسي كنظام فرعي من النظام الاجتماعي الذي يختص في توزيع القيم داخل المجتمع، أو يمارس وظيفة السلطة والاكراه على بقية الأنساق الأخرى.³

إن الأبنية الاجتماعية والذهنية للجماعة والمؤثرة في نشاط الحكام تلعب دورا رئيسيا في رسم ملامح النظام السياسي، كلما كان النظام أميل للعنف والاكراه والتعتيم والترهيب...كنا أمام نظام استبدادي، وكلما انفتح النظام السياسي على العقلانية والحريات ومشاركة المجتمع فعليا... كنا أمام نظام سياسي، ديمقراطي، حديث، منفتح... الخ.⁴

ثانيا: مكونات النظام السياسي

1- عناصر النظام السياسي:

طرحت العديد من الدراسات حول دراسة مكونات النظام السياسي، أغلبها يلتقي في ثلاثة عناصر أساسية: (الحكومة/ الجانب الثقافي/ البنية الاجتماعية)، ويرى دافيد ابتر David Apter أن النظام السياسي يقوم على ثلاثة عناصر:⁵

- التدرج الاجتماعي
- الحكومة
- الجماعات السياسية

1- بومدين طاشمة ، مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم ، الجزائر : جسور للنشر والتوزيع ، ط1، 2013، ص: 93 – 94.

2 - محمد الرضواني، مدخل الى علم السياسة، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة،2016، ص:73.

3 -تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص ص: 24-23.

4 - هند عروب، مقارنة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، الرباط: مطبعة الأمنية، 2009، ص: 42.

5 -تامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

5- القدرة الإستجابية 6- القدرة الداخلية والخارجية

المصدر: بومدين طاشمة ، مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم ،

مرجع سبق ذكره، ص 109.

1- قدرات النظام السياسي:

يتمتع النظام السياسي بقدرات معينة، تحدد وتؤثر على كيفية أدائه لوظائفه وأدواره، وتساعد في الوقت نفسه على قياس مدى كفاءته وفعاليتته في التعامل مع بيئته المحلية والدولية. فضلا عن أن هذه القدرات تعد من المستلزمات الوظيفية الأساسية التي يعتمد عليها النظام لكي يحافظ على بقائه واستمراره ،- ويتمكن من تحقيق تكامله ووحدته. ومن هنا يمكن التنبؤ- حسب هذا المدخل- باحتمالات التغيير والإينماء السياسي وتفسيره، ويصبح من المتاح قياس مستوى التنمية أو التخلف السياسي على حد سواء.

ويتميز المدخل البنائي الوظيفي بمجموعة من القدرات الأساسية، وإن كانت ثمة اختلافات نسبية في كفاءة وفعالية هذه القدرات من نظام سياسي إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، وأيضا داخل النظام السياسي الواحد. وتتمثل هذه القدرات، في خمس قدرات رئيسية هي:

- القدرة الإستخراجية «**Extractive capability**».

- القدرة التنظيمية «**Regulative capability**».

- القدرة التوزيعية «**Capability Distributive**».

- القدرة الرمزية «**Symbolic Capability**».

- القدرة الإستجابية «**Responsive Capability**».

ونستعرض كل من هذه القدرات بشيء من التفصيل المناسب.¹

أ- القدرة الاستخراجية:

وتشير هذه القدرة إلى مدى كفاءة النظام الإستخراجية، من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئتين المحلية والدولية على حد سواء. وتعتبر هذه القدرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي، من حيث أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي.

ب- القدرة التنظيمية:

¹- جبرائيل ألموند، وآخرون، السياسة المقارنة: إطار نظري، (ترجمة محمد زاوي بشير المغربي)، بنغازي: جامعة قار يونس، 1996، ص ص 289-302.

وتشير إلى ممارسة النظام السياسي للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام. بالإضافة إلى مقدار تغلغل النظام في بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها. وتعتمد هذه القدرة أساساً على استخدام أو التلويح باستخدام الإكراه المادي، هي لذلك تعتبر قدرة أساسية للنظام السياسي، ومميزة له عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى. غير أن هذه القدرة إذا ما تعدت حدودها المشروعة، فإنها ستصبح أداة قمع تحرم الحقوق والحريات العامة.

ج - القدرة التوزيعية:

وتشير إلى توزيع المنافع من شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكانات الاجتماعية والفرض بين الأفراد والجماعات. ويمكن قياس هذه القدرة عن طريق تحديد كمية ونوعية الأشياء الموزعة والمجالات الحياتية التي تشملها العملية التوزيعية.

د - القدرة الرمزية¹:

ويقصد بها مدى تدفق الرموز المؤشرة في النظام السياسي إلى داخل المجتمع والبيئة الدولية على حد سواء. وتتضمن هذه الرموز كل ما تبديه الصفوة الحاكمة من تأكيد على القيم التي من شأنها إثارة حماس الجماهير، وما تبديه من اهتمام بالتراث القومي والمناسبات الوطنية، أو ما يصدر عنها من خطب وتصريحات في أوقات الأزمات إلى غير ذلك من المناسبات والأحداث، ويمكن بواسطتها تعبئة وتحريك احتياطي التأييد في المجتمع.

هـ - القدرة الاستجابية:

وتشير هذه القدرة إلى العلاقة بين مدخلات النظام المحلية أو الدولية (Input)، وبين مخرجاته (Output)، ومدى قدرة النظام نفسه على الاستجابة لكل ما يصدر عن ظروف والأوضاع المتغيرة من مدخلات جديدة تقتضي قرارات وسياسات ملائمة، وهذا من خلال العملية (Process)، ثم التغذية الراجعة (Feed Back).

¹ - يعرف الفيلسوف الألماني "أسوالد شبينغلر" (1830-1936) الرمز: " بأنه شبيه للوجود الحقيقي، والرمز شيء غير قابل للتفسير، وذلك لأنه إذا فسر، فإنما يفسر عندئذ برموز أخرى... فالرمز لمحة من لمحات الوجود الحقيقي وهو يدل عند الناس ذوي الشعور اليقظ على شيء من المستحيل أن يعبر عنه بلغة عقلانية، وهو دلالة تقوم على يقين باطن مباشر. يرتبط ارتباطاً مباشراً بالصبر، فهو يدل على شيء ما عضوي حي... "

- أسوالد شبينغلر، تدهور الحضارة الغربية، ترجمة أحمد الشيباني، بيروت: مكتبة الحياة، 1964، ص: 19.

2- وظائف التحويل:

ويقصد بها دراسة كيفية تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات تتخذ شكل قرارات وسياسات وإجراءات تنفيذية. وتتمثل هذه الوظائف في ستة عمليات رئيسية هي: التعبير عن المصالح، وتجميعها، وصنع القواعد، وتطبيقها، ثم الفصل في المنازعات وفقا للقواعد، وأخيرا الإتصال السياسي.

3- وظائف التكيف والحفاظ على النظام :

حتى يحافظ النظام على بقائه واستمرار أداء وظائفه، لا بد أن يتكيف مع التغيرات التي تطرأ من داخله، أو من البيئة المحيطة به. وهو في ذلك شأنه شأن جميع النظم الاجتماعية الأخرى، ووسيلته في ذلك هي عملية التنشئة والتجديد السياسي. علما بأن التنشئة هي عملية يتم بمقتضاها حصر الفرد أو إذابته في الجماعة يأهل للتفاعل الإيجابي والانسجام معها.

من هذا المنطلق، فإن وصف المتطلبات الأساسية لأي نظام سياسي نامي ومتطور- على حد

تحليل المدخل البنائي الوظيفي خاصة مع الجهود التي قدمها "ألmond" و"باول" « Almond Gabriel» « Powell» في هذا الشأن - هو نتائج للحوادث من البيئة الدولية، والمجتمع المحلي، أو من النخبة السياسية داخل النظام السياسي ذاته، ومهما كان مصدر هذه التأثيرات فهي تتضمن تغيرا مهما في حجم انسياب المدخلات للنظام السياسي ومحتواها. وعندما لا يكون النظام السياسي قادرا على مواجهة المشاكل والأزمات، فإن التطور والنمو يحدث إذا أصبح لدى النظام القدرات للتكيف القادر على مواجهة هذه التحديات، وإلا فالنتيجة ستكون تراجعاً وتنمية سلبية.

وفي إطار دائما السعي في البحث عن النظام السياسي الأفضل للإنماء اجتهد "جابرئيل ألmond" في وضع مجموعة من الخصائص المميزة القابلة للتطبيق على أي نظام سياسي، هذه الخصائص أو المعايير التي عبر عنها بصورة أكثر تجريد صاغاها في ثلاث أبعاد: تميز وتنوع الأبنية والأدوار، والعلمانية، وأسلوب الأداء¹.

1 - تميز وتنوع الأبنية والأدوار: ويعني المزيد من التخصص في إطار وحدة كلية، بمعنى آخر أن توجد أبنية ذات أدوار وظيفية محددة تحديدا جيدا يجمعها إطار تنسيق واسع. فطبقا لتصور "ألmond" يوجد تمييز الأبنية متى وجدت أبنية في النظام السياسي محددة الوظائف وتميل إلى القيام بدور ما مرتبط بهذه الوظيفة في إطار النظام السياسي ككل، وذلك بصفة منتظمة.

¹محمد زاهي بشير المغربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998، ص 173.

2 - العلمانية: وهي العملية التي يصبح بها المواطن أكثر رشادة وأكثر واقعية وتحليلية في سلوكه، بحيث تترك الاتجاهات التقليدية مكانها لعمليات صنع القرار الأكثر ديناميكية والتي تتضمن جمع المعلومات وتقييمها، واستنباط الحركة البديلة، والوسائل التي يختبر بها ما إذا كان مسار الحركة يقود إلى نتائج المرجوة أم لا.

3 - أما معيار أسلوب الأداء: فمن خلاله حسب " غابرائيل ألموند " يمكن التمييز بين النظم التقليدية والنظم الحديثة على أساس طريقة أداء الوظائف السياسية المختلفة فيتسم الأسلوب الحديث للتنشئة بسمتين التحديد والعمومية، أما التقليدي فبالانتشار والخصوصية، ومن ثم يخلق الأول ولايات للنظام القومي، بينما الثاني يكرس الولاء للجماعات الفرعية (الطائفية، العشائرية، القبلية، الأسرة...). إلا أن هذا التحليل في تفسير محددات ومعايير التنمية السياسية لم تخلو من إنتقادات، إذ جعل " غابرائيل ألموند " النظام السياسي النامي مساويا للنظم الأنجلو-أمريكية، وهذا يعتبر تحليل قيمي ايديولوجي منحاز. وعلى خلاف "ألموند" اتجه " صامويل هانتغتون " في تشريحه لقضية التنمية السياسية إلى وضع أنماط تحليلية للنظم السياسية، مرتكزا في ذلك على مسألة التأسيس وهي العملية التي تكتسب بها المنظمات قيمتها واستقرارها، ويمكن تعريف مستوى التأسيس في أي نظام سياسي بالقدرة على التأقلم والتعقيد والاستقلال والتماسك، فإذا أمكن تحديد هوية هذه المعايير وقياسها فإنه يمكن مقارنة النظم السياسية على أساس مستويات التأسيس، ويمكن أيضا قياس الزيادة أو النقص في التأسيس بالنسبة للمنظمات والاجراءات داخل النظام السياسي.

فيقابل القدرة على التأقلم الجمود وهو يمثل المستوى الأدنى للتأسيس، فكلما زادت التحديات في البيئة وكلما زادت القدرة على التأقلم فإنه يمهد للنجاح بالنسبة للتحديات البيئية الأخرى التالية، وطالما ظل الجيل الأول الذي واجه الأزمات يشغل مناصبه في المنظمة فإن قدرتها على التأقلم غير مشكوك فيها، وطالما غيرت المنظمة مرة أو أكثر من وظائفها الأساسية فإنها تعتبر ذات مستوى عال من التأسيس¹.

ويقابل التعقيد البساطة التي تشير إلى المستوى الأدنى للتأسيس، ويتضمن التعقيد تعدد الوحدات التنظيمية الفرعية - تدريجيا ووظيفية- فكلما تعددت واختلفت الوحدات الفرعية كلما زادت قدرة

¹-زاهي بشير المغربي، المرجع السابق الذكر، ص 174.

المنظمة على الحفاظ وضمن ولاء أعضائها، وكلما تعددت وظائف المنظمة، كلما كانت أقدر على التكيف مع فقدان وظيفة أو أكثر منها.

ويقابل الإستقلال التبعية التي هي أدنى درجات التأسيس، ويعني التأسيس السياسي من زاوية الإستقلال خلق وتطوير منظمات وإجراءات سياسية للتعبير عن مصالح الجماعات الاجتماعية. ويقابل التماسك التفكك وهو أدنى مستويات التأسيس، فالمنظمة الفعالة تتطلب -على أدنى تقدير- إتفاقا معقولا على الحدود الوظيفية للجماعة وعلى إجراءات حل النزاعات التي تحدث داخل هذه الحدود.

غير أن هذا التحليل لم يسلم أيضا من الانتقادات، ذلك أنه اختصر مفهوم التنمية السياسية في مجرد الحفاظ على النظام السياسي، أي كيف يمكن تحاشي الهزات العنيفة التي تصيب أو يمكن أن تصيب نظام الحكم. ومن جانب آخر تنطبق تحليلاته على التنظيمات الفرعية في المجتمع أكثر من انطباقها على النظام السياسي كمنظمات مجتمعية.

وعليه، فإن الأستاذ " صامويل هانتغتون " يفترض في كتابات أخرى في مجال تنمية وتحديث النظم السياسية مثل غيره من علماء السياسة الأمريكيين أمثال " غابرائيل الموند " و " دافيد أبتير " وغيرهم أن الجوانب الأكثر أهمية للتنمية السياسية تقوم على ثلاثة أسس رئيسية:

- ترشيد السلطة، وذلك باستبدال أكبر عدد من السلطات السياسية التقليدية والدينية والأسرية والإثنية بسلطة واحدة علمانية وقومية.

- وثانيا تميز الوظائف السياسية الجديدة وتطوير أبنية متخصصة لأدائها.

- وثالثا زيادة المشاركة السياسية¹.

من هذا المنطلق، فإن وصف المتطلبات الأساسية لأي نظام سياسي نامي ومتطور - على حد

تحليل المدخل البنائي الوظيفي خاصة مع الجهود التي قدمها "الموند" و "باول" « Almond Gabriel» « Powell» في هذا الشأن - هو نتائج للحوادث من البيئة الدولية، والمجتمع المحلي، أو من النخبة السياسية داخل النظام السياسي ذاته، ومهما كان مصدر هذه التأثيرات فهي تتضمن تغيرا مهما في حجم انسياب المدخلات للنظام السياسي ومحتواها. وعندما لا يكون النظام السياسي

¹ فيريل هيدي، الإدارة العامة من منظور مقارن، ترجمة قاسم القربوتي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 64 - 65.

قادرا على مواجهة المشاكل والأزمات، فإن التطور والنمو يحدث إذا أصبح لدى النظام القدرات للتكيف القادر على مواجهة هذه التحديات، وإلا فالنتيجة ستكون تراجعاً وتنمية سلبية.

المحور الثاني: أشكال الحكومات والأنظمة السياسية

أولاً: أشكال الحكومات: في البداية من المفيد أن نقدم ملاحظة رئيسية حول وجود سجل ونقاش يخص مسألة تشابه الأنظمة السياسية واختلافها، والامر هنا متعلق بوجود نظرتين:

الاتجاه الأول: مؤداها أن كل الأنظمة السياسية تسيطر عليها طبقة حاكمة أو نخبة، هذا التصور مرتبط بثلاثة رجال (فيلفريدو باريتو 1848-1923) - (جاتيانو موسكا 1858-1941) - (وروبرتو ميشلز 1876-1936)، وهؤلاء كلهم لم تبهرهم الديمقراطية وشككوا فيها، يقول موسكا "من بين كل الحقائق السياسية هناك حقيقة واضحة جدا.. ظهور طبقات من البشر، طبقة تحكم وطبقة تحكم، الأولى دائما أقل عددا تحتكر القوة وتتمتع بالامتيازات، في حين الثانية تقع وهي الأكثر عددا تحت سيطرة الأولى بأسلوب قانوني أقل عنف في السنوات الأخيرة".

الاتجاه الثاني: الذي يرى أن النظم السياسية مطاطة، فقد حاول أنصارها اظهار أوجه الاختلاف أثناء محاولتهم لتصنيف النظم السياسية الى أنواع مختلفة، البداية كانت مع ارسطو الذي درس مع تلاميذه مجموعة كبيرة من الدساتير بلغت 158 دستور، لم يصل منها إلينا مع الأسف سوى دستور واحد وهو دستور الأثينيين، الذي يتحدث عن تطور الحكم في مدينة أثينا. لو جمعنا المعايير الكمية والكيفية التي انتهجها هذا الفيلسوف لتمكننا ان نخرج بستة أصناف من أنماط الحكم، ثلاثة منها صالحة وثلاثة فاسدة:¹

الأشكال الصالحة: النظام الملكي/ النظام الارستقراطي/ النظام الدستوري (Politeia)

الأشكال الفاسدة: حكم الطاغية/ النظام الاوليغاركي/ النظام الديماغوجي (الغوغائي).

لكن منذ نصف قرن مضى قدم عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber تصنيفا اخر له أثر أعمق من تصنيف ارسطو، وقد ركز على النظم التي تتمتع بالحكومات فيها بالشرعية، واقترح انطلاقا من ذلك ثلاث أسس تمكن قادة النظم من ادعاء الشرعية لحكمهم هي "الأنماط المثالية":

التقاليد: شرعية تستند الى قدسية التقاليد التي يحكم بها القادة **سلطة تقليدية**

¹- امام عبد الفتاح امام، الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، القاهرة: نيويورك للنشر والتوزيع، ط4، 2017، ص ص: 193-194.

سمات شخصية (كاريزما): الولاء للبطولة والشخصنة النموذجية لشخص فرد سلطة

كاريزمية.

القانونية: القوانين وسلطات أصحاب المناصب تقبل بوصفها ملزمة سلطة قانونية.

ثانيا: تصنيف النظم السياسية

1- النظام الرئاسي:

النظام الذي يقوم على أساس مبدأ الفصل بين السلطات، فتمارس كل سلطة الاختصاصات المسندة إليها بالاستقلال عن السلطات الأخرى، وإن تكن الكفة الراجحة في ميزان السلطة تميل غالبا إلى جانب السلطة التنفيذية، وتنحصر السلطة التنفيذية في هذا النظام برئيس الدولة الذي هو في الوقت ذاته رئيس الحكومة¹.

فتعد الولايات المتحدة الأمريكية مهد النظام الرئاسي ومثاله التقليدي البارز ففيها نشأ وتطور وتحددت خصائصه، ومنها انتقل إلى العديد من دول العالم وخاصة في أمريكا اللاتينية.

ولقد اشتق النظام الرئاسي اسمه من رئيس الجمهورية، حيث أراد واضعو الدستور الأمريكي تقوية مركز الرئيس ودعم سلطته الفعلية وذلك بحصر الوظيفة التنفيذية بين يديه، ومن هنا لا يمكن الأخذ بالنظام الرئاسي إلا في الدول الجمهورية.

ويقوم النظام الرئاسي على أساس الفصل بين السلطات العامة في الدولة: التشريعية، والتنفيذية والقضائية، بحيث تكون كل واحدة منها مستقلة عن الأخرى في ممارسة وظيفتها المحددة في الدستور.²

كما يعرف النظام الرئاسي بأنه ذلك النظام الذي يعطي لرئيس الدولة سلطة مباشرة يستمدها من الشعب...، كما وعرف بأنه النظام الذي يجمع فيه رئيس الدولة بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة كي يمارس اختصاصات السلطة التنفيذية بنفسه أو عن طريق من يختاره للقيام بذلك، ويؤيد الأستاذ الدكتور سمير داوود سلمان هذا التعريف، لأن حصر الصلاحيات الرئاسية والحكومية بيد رئيس الدولة هو جوهر هذا النظام.

وقد عرف هذا النظام أيضا بأنه النظام الذي ترجح فيه للسلطة التنفيذية الممثلة في رئيس الدولة في ميزان السلطات، أما الفقه الفرنسي فقد عرف هذا النظام بأنه السلطة الأوحيدة التي تجمع بين عمل رئيس الدولة والحكومة، وإن ذلك الجمع هو العنصر الأساسي المميز لهذا النظام، وهذا

¹ - محمد المجذوب: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ط 05، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2018، ص 112.
² - محمد كاظم المشهداني: القانون الدستوري، الدولة - الحكومة - الدستور، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 183.

يعني أن الفقه الفرنسي يرى أن جمع رئيس الجمهورية بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة هو ما يميز هذا النظام.¹

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم نموذج لهذا النظام، بل هي من أوجده، ثم انتقل إلى دول أخرى خصوصا في أمريكا اللاتينية، كون أنه ساير مرحلة جديدة من تاريخ العالم السياسي، تلك التي تمثلت في سقوط ممالك بناء على ثورات، كما حدث في مصر، أو نتيجة استقلال بعض الدول وتأسيس دول جديدة مستقلة، وتبني النظام الرئاسي باعتباره الحل الأنسب لها آنذاك. لقد فهم واضعو دستور الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ الفصل بين السلطات الذي أظهره مونتسكيو على أنه فصل تام، وهو القادر على حماية الحقوق الفردية ومنع الاستبداد، فصاغوا دستورهم على أساس هذا الفهم لضمان استقلال السلطات عن بعضها استقلالاً تاماً دون تدخل أو ترابط، فجاءت مواد الدستور لتبين استقلال السلطة التشريعية بحيث لا تقوم علاقة بين رئيس الدولة وبين هذه السلطة.

فلا يكون بمقدور رئيس الدولة باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية أن يدعو البرلمان في الظروف العادية للانعقاد، أو تأجيل أو إرجاء اجتماعاته أو فض دوراته أو حل أحد المجلسين، كما لا يجوز لرئيس الدولة التدخل في انتخاب مجلس النواب أو الأعيان ولا تعيين أي عضو فيهما. وبالمقابل فإن السلطة التنفيذية مستقلة عن السلطة التشريعية من حيث عدم إمكانية الجمع بين البرلمان والوزارة وعدم جواز تدخل السلطة التشريعية في وظائف السلطة التنفيذية، لأن هذه السلطة ملك لرئيس الدولة وحده، كما لا يستطيع أي عضو في البرلمان توجيه الأسئلة أو الاستجابات أو طلب طرح الثقة بالوزارة أو أحد أعضائها كما هو الحال في النظام البرلماني² فالسلطة التشريعية مستقلة عن التنفيذية في حقل التشريع، بما في ذلك التشريع المالي، وليس للسلطة التنفيذية حق اقتراح القوانين أو الاشتراك في مناقشتها، وليس للوزراء حق الجمع بين الوزارة والنيابة، بل ليس من حقهم حضور جلسات البرلمان إلا كزائرين والسلطة التنفيذية مستقلة كذلك عن السلطة التشريعية.

¹ - سمير داوود سلمان، محددات سلطة رئيس الوزراء في النظام البرلماني الثابت، ط 01، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، ص ص 39-40.

² - نعمان أحمد الخطيب: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، ط 07، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2011، ص، ص 369-370.

فالرئيس ينتخب من طرف الشعب مباشرة ويختار معاونيه، وليس من حق السلطة التشريعية توجيه الأسئلة أو الاستجابات إلى الوزراء أو إلى أحد الوزراء، أو طرح الثقة من الوزارة أو من أحد الوزراء، لأن الوزراء ليسوا مسؤولين أمام البرلمان بل أمام الرئيس فقط.¹

ولقد جعل الدستور الأمريكي السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية وذلك حتى من حيث التعيين، فجعل القضاة ينتخبون مباشرة بواسطة الشعب لا بواسطة أي من السلطتين الأخريين وبذلك جعلهم في مهب الرياح السياسية، ولقد كان هذا موضع نقد وتجريح من الناحية التشريعية، ولكن هؤلاء القضاة قد استطاعوا رغم ذلك الوضع أن يحفظوا للقضاء هيئته ووقاره وظلوا باستمرار محل الاحترام والإجلال.²

2- النظام البرلماني

هو نظام يقوم على أساس مبدأ التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والتعاون المكثف بينهما دون ترجيح لإحدهما على الأخرى.³ ويسمى هذا النظام أيضا بالنيابي وهو صالح للتطبيق في الدول ذات الأنظمة الملكية والدول ذات الأنظمة الجمهورية، وهو نظام وسط بينهما، بمعنى أنه يكفل التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، أي أنه يفترض المساواة بينهما، فلا يسمح لإحدهما بالسيطرة على الأخرى، وبذلك يعتبر هذا النظام المثال النموذجي لمبدأ الفصل بين السلطات كما تصوره "مونتسكيو"، ولتحقيق هذا التوازن فإن النظام البرلماني يسلح البرلمان بسلاح الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة، ويسلح الوزارة بسلاح حل المجلس النيابي.⁴

والنظام البرلماني لم ينشأ طفرة واحدة وإنما كان وليد ظروف تاريخية وسوايق عرفية نشأت وتطورت في إنجلترا وإذا كانت أصول النظام البرلماني قد استقرت في إنجلترا على النحو السابق، إلا أن هذا النظام قد انتقل منها إلى غيرها من الدول واتخذ ألوانا مختلفة من حيث التطبيق غير أن هذا الاختلاف لا يمس في حقيقته سوى الجزئيات والتفصيلات الخاصة بهذا النظام دون أصوله أو عموميته.⁵

¹ - محمد المجذوب: مرجع سبق ذكره، ص 112.

² - سليمان محمد الطماوي: النظم السياسية والقانون الدستوري دراسة مقارنة (د، د، ن)، (د، د، م، ن)، 1988، ص 296.

³ - الأمين شريط: الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ط 07، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ص 193.

⁴ - محمد المجذوب: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني وأهم النظم السياسية المعاصرة في العالم، ط 05، منشورات الحلبي، الحقوقية، بيروت، 2018، ص 116.

⁵ - إبراهيم عبد العزيز شيحا، محمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية والقانون الدستوري، أبو العزم للطباعة الإسكندرية، 2005، ص 287.

نجد بأن في النظام البرلماني رئيسا للدولة ورئيسا للوزراء والاختلاف واضح بينهما من حيث الانتخاب والصلاحيات والمسؤوليات ومدة الولاية، ولكل دولة أسلوب خاص في تحديد الاختصاصات التي يتمتع بها كل منهما، وفي تحديد العلاقة بينهما، ولكن الظاهرة المشتركة في كل الدول التي تتبنى النظام البرلماني هي عدم الجمع بين الرئاستين، هي في وجود رأسين متميزين للسلطة التنفيذية¹. ويترتب على ثنائية السلطة التنفيذية أثرين قانونيين هما:

أ- رئيس الدولة غير مسؤول سياسيا:

القاعدة العامة في النظام البرلماني أن رئيس الدولة لا يتولى سلطات تنفيذية فعلية، ولا يعتبر مركز ثقل في تسيير دفة الحكم في البلاد ولهذا لا تقع على عاتقه أي مسؤولية سواء كان ملكا أو رئيسا للجمهورية، ويترتب على هذه القاعدة نتيجتان: الأولى تتمثل في عدم جواز انتقاد رئيس الجمهورية لانعدام مسؤوليته، كون أن الوزارة هي المسؤولة والثانية وجوب توقيع رئيس الوزراء والوزير المختص بجوار توقيع رئيس الدولة لأن الأوامر الصادرة عنه لا تخلي الوزارة من مسؤوليتها. وأما بالنسبة للمسؤولية الجنائية ففي النظام البرلماني الملكي لا يسأل الملك جنائيا، أما بالنسبة للنظام البرلماني مع وجود رئيس للجمهورية فهذا الأخير يسأل عن ما ارتكبه من جرائم سواء تعلقت بوظيفته أو جرائم عادية².

ب- قيام المسؤولية الوزارية :

نظرا لاضطلاع الوزارة بأعباء الحكم باعتبارها المحور الرئيسي للسلطة التنفيذية في النظام البرلماني، فإن المسؤولية السياسية الكاملة تقع على عاتقها أمام الهيئة النيابية، وتعد مسؤولية الوزارة حجر الزاوية في النظام البرلماني والركن الأساسي في بنائه، وبدونها يفقد هذا النظام جوهره وتتغير طبيعته.

ويسأل الوزراء إما فرديا أو تضامنيا أمام البرلمان فالمسؤولية الفردية تتعلق بكل وزير على حدا بالنسبة للأعمال المتصلة بشؤون وزارته ويؤدي تقريرها إلى وجوب استقالته، وأما المسؤولية التضامنية تتعلق بالوزراء جميعا كهيئة أو كمجلس ذي كيان متميز بالنسبة للسياسة العامة للحكومة، ويؤدي تقرير هذه المسؤولية إلى إسقاط الوزارة بأكملها³.

3- النظام المجلسي

¹ - محمد المجذوب: المرجع السابق، ص 116

² - مولود ديدان: مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار بلقيس، الجزائر، 2014، ص 210.

³ - ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط 01 منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص 245.

النظام المجلسي يقوم على مبدأ اندماج السلطات ووحدة السيادة وعدم تجزئتها، وبما ان السلطتين التشريعية للبرلمان، ونظرا لاستحالة قيام هذا الأخير بمباشرة مهمة التنفيذ إلى جانب اختصاصه التشريعي، فإنه يعهد بهذه المهمة للجهاز التنفيذي.¹

ويتكون الجهاز التنفيذي من عدة أفراد يدعون الوزراء، ويتم انتخاب شخصا من بينهم ليكون رئيسا الجمهورية أو رئيس الوزراء أو الوزير الأول حسب التسمية التي يطلقها عليه دستور كل دولة.²

رئيس الهيئة التنفيذية في النظام المجلسي مسؤول سياسيا وخاضعا له كباقي أعضاء هذه الهيئة أمام البرلمان لأنه ومعين من قبله، وله الحق في عزل جميع أعضاء الهيئة التنفيذية بما فيهم رئيس الدولة في أي وقت شاء، كما يحق له تكلفهم بمهام وسحبها منهم إذا اقتضت الضرورة ذلك، وهذا ما يميز النظام المجلسي عن النظام البرلماني الذي يقتضي أن يكون رئيس الدولة مصونا وغير مسؤول سياسيا أمام البرلمان.³

أما تقرير مسؤولية رئيس الهيئة التنفيذية في النظام المجلسي فيرجع لكونه مجرد مندوب أو وكيل عن البرلمان لتنفيذ سياسته، وبالتالي فإن أي خروج عن الحدود التي رسمها له البرلمان يترتب عنه انعقاد مسؤوليته السياسية أمام البرلمان، كما أن رئيس الدولة لا يتميز عن غيره من أعضاء الهيئة التنفيذية بمركز معين، فهو لا يملك إلا سلطات فخرية فقط.⁴

المحور الثالث: ماهية السياسة المقارنة

أولاً: السياسة

يعتبر تحديد ماهية أي مصطلح أو مفهوم في أي حقل من العلوم الاجتماعية معضلة رئيسية يعاني منها الباحثون في حقل العلوم السياسية والإدارية، لاسيما أن هذا الحقل حديث النشأة من الناحية العلمية ومن الناحية التجريبية، لذلك كانت هناك العديد من المحاولات للمفكرين والسياسيين، لابد من اعطاء تعريف لمفهوم السياسة.

حيث كلمة سياسة باللغة العربية تقابل كلمة politics بالإنجليزية، و politique بالفرنسية، والمصطلحان مشتقان من اللفظ اللاتيني polis بمعنى المدينة أو الناحية أو اجتماع المواطنين،

1- السيد عويس حمدي أبو النور ، الأنظمة السياسية المعاصرة والنظام الاسلامي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 164.

2- شيحا عبد العزيز إبراهيم، وضع السلطة التنفيذية في الانظمة السياسية المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 108.

3- عبيد حسين، الأنظمة السياسية (دراسة مقارنة)، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2013، ص 51.

4- المجذوب محمد، القانون الدستوري اللبناني وأهم الأنظمة السياسية في العالم، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 88.

ومشتقاتها politeia بمعنى المدينة والدستور والنظام السياسي، و politike بمعنى الفن السياسي، أي معناها كان معالجة الأمور التي تخص المدينة هذا يوحي بأن السياسة أو الحكم بالسياسة اقترن في نشأته ب دولة - المدينة ، أي انه مرتبط بتجاوز المجتمعات الإنسانية مرحلة العلاقات القائمة على انساق القرابة الى المجتمع المدني المنظم، انتقال المجتمعات الى الحكم عن طريق السلطة القائمة على الاكراه والقسر وعلاقة حاكمين بمحكومين.¹ وعرف معجم "ليتره" littre " السياسة عام 1870 بأنها علم حكم الدول، وعرفها معجم "روبير" Rebert عام 1962 بأنها فن حكم المجتمعات الإنسانية.²

في تعريف أكثر دقة وشمولا يمكننا القول بأن السياسة هي النشاط الاجتماعي الفريد من نوعه الذي ينظم الحياة العامة ويضمن الأمن، ويقيم التوازن والوفاق من خلال القوة الشرعية والسيادة بين الأفراد والجماعات المتنافسة والمتصارعة في وحدة الحكم المستقلة على أساس علاقات القوة، والذي يحدد أوجه المشاركة في السلطة بنسبة الإسهام والأهمية في تحقيق الحفاظ على النظام الاجتماعي وسير المجتمع.³

تعني السياسة علم الحكم وفنه، وهو العلم الذي يعامل مع شكل الدولة وتنظيمها وإدارتها أو جزء منها طبقا لقوانين هذه الدولة، فضلا عن تنظيم علاقاتها بالدول الأخرى، وهي وسيلة لحكم المجتمعات المنقسمة على نفسها من خلال نقاش حر ومن دون عنف غير مبرر.⁴

يعرفها العالم السياسي الأمريكي " دافيد إيستون " بعملية التخصيص السلطوي للقيم عبر القرارات السياسية لأن أي قرار سياسي ينطوي بالضرورة على تكريس وتدعيم لقيمة مادية أو معنوية على حساب قيمة أخرى⁵، بل إن السياسة بطبيعتها من جوهر انساني، ولا وجود لحياة بشرية صحيحة خارج السياسة، لأن الوجود الإنساني هو وجود جماعي بطبعه وخيره المشترك وقيمه ونظمه، وهي تعبير عن ضرورة حيوية لل عمران البشري، بغض النظر عن صلاتها المعرفية او التاريخية، لان استنباب أمور الجماعة لا بد فيه من الرجوع الى ما أسماه "ابن خلدون" بالقوانين السياسية "، التي هي قواعد مفروضة وموضوعية، تتولى عملية التنظيم الوضعي لسلوك الافراد

¹ - أبراهيم أبراش، النظرية السياسية بين التجريد والممارسة تداخل النظرية السياسية والخطاب السياسي في العقل السياسي العربي، ط1، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012، ص ص: 20-21.

² -يومدين طاشمة، مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم، المرجع السابق الذكر، ص:14.

³ - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1993، ص: 362.

⁴ - ستيفن دي تانسلي، ترجمة رشا جمال، علم السياسة الأسس، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012، ص: 34.

⁵ - يومدي طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص:35.

والجماعات في علاقاتهم المتبادلة، سواء اتصلت تلك العلاقات بمصالح فردية أو عكست ما هو مرتبط بالمصلحة العامة.¹

يعتبر "عبد الرحمن الكواكبي" السياسة علما، بل هي علم واسع جدا بما له من فروع متعددة، والعالم بهذا العلم يسمى عالما سياسيا، انفصلت السياسة وصارت علما مستقلا بعد أن كانت اول الأمر من جملة فروع الفلسفة، إنها الفلسفة العملية بتعبير الفلاسفة الإغريق والفلاسفة العرب²، ويعرف علم السياسة في كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" بأنه هو: "إدارة الشؤون المشتركة بمقتضى الحكمة"، وان أول مباحث السياسة وأهمها هو الاستبداد، أي التصرف في الشؤون المشتركة بمقتضى الهوى.³

استطاعت المناهج الحديثة للتفكير والبحث، وفي مقدمتها المناهج الوظيفية والنظرية والبنوية، ان تضع نهاية حاسمة لجدل واسع وقديم حول الطبيعة التكوينية للأنظمة الكلية العامة في شتى أشكالها النظرية المجردة والعملية الحية، وحيث ان من طبيعة الأشياء ان يكون مطلبا الاستقرار والاستمرار وأهمها لكل نظام طبيعي او اجتماعي عام وأيضا لكل الانظمة الفرعية المتخصصة التي تتكون منها الأنظمة العامة،⁴ ولقد لاحظ مصمم المدخلات والمخرجات لتحليل النظم السياسية الباحث الأمريكي "ديفيد ايستون" ان عدم وجود قانون طبيعي ولا فوق طبيعي قادر على خلق قانون اجتماعي عام، ولا قادر على ضمان استقرار واستمرار الأنظمة الاجتماعية المتنوعة تلقائيا بما في ذلك السياسية منها، امر يفرض على كل أشكال هذه الأنظمة وانواعها أن تعمل على ضمان مطلبي الاستقرار والاستمرار لنفسها وتوفير شروطهما التي يقف في مقدمتها شرط تلقين كل افراد المجتمع افقيا واجياله وطبقاته عموديا الاعتقاد بصواب هذه الانظمة وضرورة حمايتها ولزوم التعاطي معها إيجابيا.⁵ وبالتالي فهو يتفق مع "جورج كاتلين" و"هارولد لاسويل" في اعتماد السلطة او القدرة موضوعا رئيسيا لعلم السياسة أو دراسة ما يدعوه "التوزيع السلطوي للقيم".⁶

1 - محي الدين محمد قاسم، السياسة الشرعية ومفهوم السياسة الحديث، ط1، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1997، ص: 24-25.

2 - جورج كنورة، طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد، ط01، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1987، ص: 27-28.

3 - عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2010، ص: 08-09.

4 - علي عباس مراد، الهندسة الاجتماعية لصناعة الانسان والمواطن، ط1، بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون، 2017، ص: 280-281.

5 - علي عباس مراد، المرجع نفسه، ص: 281.

6 - بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

ثانياً: المقارنة

تعتبر المقارنة إحدى أساسيات النشاطات الإنسانية، وهي بمثابة الأصل في أي اختيار نتخذه في حياتنا ونرجع إليها في جميع القرارات والخيارات وذلك بالمقارنة بين ما يطرح أمامنا، فهي بذلك عملية نمارسها يوميا بطريقة واعية أو غير واعية. فالمقارنة هي أصل البحوث في العلوم الاجتماعية ضمن منظومة من أجل فهم السلوك البشري، لذلك نحن بحاجة إلى دراسة العديد من القضايا، لأنه بإمكان علماء السياسة دراسة الحكومة بمعزل عن العمليات السياسية لكنهم لن يقدرُوا أبداً على الفهم الكامل للخيارات التفسيرية من دون التأسيس للمواضيع التي يدرسونها سواء كانت مألوفة أم لا. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال دمج دراسة المؤسسات مع العمليات السياسية من خلال المقارنة بين أزمنة أو دول أو مجتمعات مختلفة، وهكذا يمكن البناء والتأسيس لأطر يمكن عن طريقها فهم وتفسير السلوك السياسي¹. وعلماء السياسة الذين يتبنون المقارنة أو ما يسمى بالمقارنين "Comparativists" يرتكزون في التحليل المقارن على قياس واختبار المتغيرات من أجل تفسير التماثلات والتناقضات بين الظواهر السياسية والدول باعتبار هذه الطريقة أساس المقارنة، وذلك باستخدام اقتراب واحد في السياسة المقارنة يحتوي تطور ما يسمى بالنظريات السببية التي تفسر العلاقة الحتمية القائلة أن نفس الأسباب تؤدي لنفس النتائج، وهذه قاعدة راسخة في المنهج العلمي يطبقها المقارنون حتى لا يتوقفوا عند مجرد المقارنة السطحية بل يتجاوزون ذلك للوقوف الشامل ومعرفة الأسباب الكامنة والحقيقية من وراء العمليات السياسية وتفاعل الظواهر السياسية². وهناك تنوع في مفاهيم المقارنة، وقد عرّفها "جون ستوارت ميل" بأنها دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر، فالمقارنة في أوسع معانيها تعني ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر³، وهي بمثابة البديل عن التجربة في العلوم الطبيعية. أي أنها مطلب رئيسي في التحليل العلمي لأي ظاهرة، والمقارنة متضمنة بطبيعتها في أية محاولة للتحقق من صحة الفروض ولتحقيق هدف العلم في دراسة التباين والاختلاف أو التماثل بين الظواهر الواقعية، وتحديد الشروط والظروف التي تقف وراء هذا الاختلاف والاتفاق⁴.

¹- John McCormick, Comparative Politics in Transition, usa, Wadsworth Center Street Boston, 2010, p 01.

²- Mark Kesselman, and others, Introduction to Comparative Politics, Usa, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company Boston, New York, 2009, p 07.

³- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم المناهج الإقترابات والأدوات، الجزائر : دار هومة، 2001، ص 70.

⁴- مصباح عامر، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، الطبعة الثانية الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 93.

ثالثاً: المنهج المقارن:

لقد ساعد المنهج المقارن بشكل كبير في تطور علم السياسة فقد استخدمه العديد من الدول ومن أهمها اليونان من أجل المقارنة بين الأنظمة السياسية لمدنها وذلك لتبني الأنظمة المثلى فقد قام أرسطو بمقارنة 158 دستور من دساتير هذه المدن واعتمد في ذلك على مبدأ الضرورة القائم على أساس أن لكل دولة خصوصياتها.

كما نجد مونتسكيو الذي صنف الأنظمة إلى جمهورية ملكية، دستورية واستبدادية وأكد في مقارنته أن تصنيفه يقوم على أساس الممارسة الفعلية التي تتم داخل النظام فالجمهورية في نظره هي التي تسود فيها العدالة والقانون وتسان فيها الحريات الخاصة والعامة ويستخد المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية، كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية.

ويتيح استخدام هذا المنهج المقارن التعمق والدقة في الدراسة والتحكم في موضوع البحث والتعمق في جانب من جوانبه فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانبا واحدا من جوانب المؤسسة الاقتصادية: الأداء أو الموارد البشرية...

ويمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

فلو عدنا على سبيل المثال إلى قانون حمورابي سنلاحظ بأنه على الرغم من أنه لا يبدو أنه قد استخدم المنهج المقارن فإنه قد توصل إلى هذا القانون استنادا إلى عادات وأعراف وحقائق كانت سائدة أي أنه بعد المقارنة بين العادات والنظم السياسية والاقتصادية توصل إلى القانون المذكور.

كما نجد معظم الدول المتخلفة وحتى بعض الدول المتقدمة قد تبنت قوانين بعض الدول الأخرى وذلك بعد دراسة ومقارنة قوانين مختلفة بصفة نظرية أو بناء على تجارب تطبيق تلك القوانين في بيئتها الأصلية¹، فالمنهج المقارن هو أسلوب في البحث يتعلق بمقارنة خواص الظواهر وعناصرها الجوهرية بتناول البنيات الأساسية المكونة لها، كما أن الهدف من وراء هذا الأسلوب في البحث هو التعمق في دراسة الظاهرة السياسية وقياس العلاقة بين المتغيرات وبرهنة الافتراضات المطروحة في البحث لتنتجلى بعد ذلك أمام الباحث مسارات واتجاهات المتغيرات ومنحى تبدلاتها

¹ - عبد الكريم عبد الغريب، تقنيات ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية والاجتماعية، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1982، ص:101.

ومدى عمق وحدات المقارنة المعيارية¹، ويرى "ليجفارت" Arend Lijphart بأن المنهج المقارن هو أحد المناهج الرئيسية في البحث كالمناهج التجريبي، الإحصائي ومنهج دراسة الحالة؛ وهو يهدف إلى التأسيس لافتراضات أمبريقية عامة، ويرى " ميكستروث" Theodor Meckstroth أن وظيفة الأولية هي اختبار الافتراضات الإمبريقية لإثبات صحتها أو تفنيدها، وله معنى واسع كحقل دراسي منفصل وترجع إرهابات استعمالاته إلى المحاولات المنهجية في التحليلات النظامية، وهو ليس مجرد مصطلح يرمز إلى التركيز على اهتمامات بحثية ويعتبر أحد المناهج العلمية وليس هو المنهج العلمي الوحيد لاكتشاف العلاقات بين المتغيرات أمبريقيا وليس أداة للقياس، لأن هذه الأخيرة تعتبر خطوة علمية مهمة تسبق منطقيا استنباط العلاقات بين المتغيرات؛ كما يختلف عن أدوات وتقنيات البحث فهو منهج عام يشمل تلك التقنيات².

رابعاً: السياسة المقارنة

فالسياسة المقارنة تعني دراسة السياسة على المستوى الكلي والجزئي "Macro/micro-politics" من مثل: النسق السياسي، الدولة، والدولة الأمة، أما المنهج المقارن فهو المنهجية المتبعة في دراسة الوحدات الاجتماعية أو السياسية. ويدل تاريخ الفكر السياسي أن المنهج المقارن قديم الاستعمال في الدراسات السياسية وخلال تطوره ارتقى من المقارنة الهاوية إلى المقارنة العلمية وبفضله احتلت الدراسات المقارنة مكانة هامة في علم السياسة، ومن ضمن التقسيم المعروف يعتبر حقل السياسة المقارنة هو الحقل الوحيد الذي يحمل عنواناً منهجياً بدل أن يكون عنواناً فرعياً³. يعتبر حقل السياسة المقارنة من أكثر حقول المعرفة بالنسبة للعلوم السياسية الذي عرف جدلاً واسعاً من خلال المراجعات التي تعرضت له بالنقد، وذلك نظراً لأقدم جذوره التاريخية بالإضافة إلى الظواهر والمواضيع التي يدرسها، وبالأخص المناهج والأساليب البحثية المتبعة في تلك البحوث؛ وأغلب علماء السياسة ينظرون إلى نطاق دراسات السياسة المقارنة على أنه نطاق قديم قدم دراسة السياسة نفسها. ويشكل المنهج المقارن أحد العناصر الجوهرية في تصميم البحث الإمبريقي في الدراسات السياسية المقارنة بالإضافة إلى عناصر الضبط والتحكم والتعميم، وتعتبر عملية تحديد كيفية لقياس متغيرات أي ظاهرة سياسية أحد أكبر العقبات في وجه الباحث المقارن، خاصة مع تغير قيم تلك المتغيرات من بلد لآخر وتسمى تلك بالعملية الإجرائية وتتوقف على النجاح في تأسيس

¹ - مصباح عامر، مرجع سبق ذكره، ص 93

² - محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهجية ومدخل نظرية، الطبعة الثانية، ليبيا، منشورات جامعة قاربيونس، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1998، ص 117.

³ - Arend Lijphart, **Comparative politics and comparative method, The American political science review**, Vol. 65, Issue.3, (Sep, 1971), p 682.

وتطوير قياس المتغيرات المجردة ذات البعد المعقد مقارنة بالمتغيرات البسيطة ذات المؤشرات القابلة للقياس والعملية متعددة المراحل وبالتالي ازدياد احتمالية الوقوع في الخطأ خلال المراحل المختلفة للقياس واردة يتأثر قياس المتغيرات بالعوامل التالية: عدم ثبات أساس لكيفية تحديد المتغيرات مقارنة بالعلوم الطبيعية حيث ثبات معاني المفاهيم والمتغيرات، وأيضاً يرتبط قياس المتغيرات في السياسة المقارنة بخبرات، تحيزات فرضيات والمرجعية الفكرية التي يدين لها الباحث بالولاء، وأخيراً كلما تغيرت الأهداف التي يتوخى الباحث تحقيقها كلما تغيرت الأسس، التي بموجبها يتم قياس المتغيرات

1.

المحور الرابع: اقترابات دراسة النظم السياسية المقارنة

إن المتأمل في الدراسات والأبحاث النظرية والتطبيقية لعلم السياسة المقارنة يخلص إلى ما تحفل به هذه الدراسات من تعدد وتنوع في النماذج النظرية التي يمثل كل منها منهاجاً، أو أسلوباً، أو اقتراباً، أو أداة، لفهم وتحليل السياسات المقارنة، ويعود هذا الاهتمام في بناء واستكشاف النماذج النظرية والتطبيقية لدراسة السياسة المقارنة لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر في حاضر ومستقبل جميع أفراد المجتمع فنقسم هذه النماذج إلى مجموعتين فتتضمن اتجاهات تقليدية وحديثة في الدراسة السياسية، يركز هذا المحور على المداخل السياسية لدراسة السياسات في حقل العلوم السياسية والإدارة العامة المقارنة والسياسة المقارنة وذلك من خلال الاستعراض المبسط لما يسميه بعض الكتاب نماذجاً والأخر يسميه نظريات، وحتى تكون هذه المداخل واضحة فإنه سيتم عرضها بصورة وصفية مباشرة.

يرتبط بناء الدولة وديمومتها بمختلف الوظائف التي تؤديها، لاسيما ذات الطابع الاجتماعي التي تترجمه مختلف السياسات التي تتولى الأجهزة الحكومية اعدادها وتنفيذها بهدف تحقيق السلم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية الذي يحافظ على استمرارية النخبة الحاكمة، وعليه فإن تحليل السياسات لابد وان يركز على مجموعة من المقاربات القانونية والوظيفية والسلوكية وغيرها التي تساعد صانع السياسة العامة في القيام بتقييم موضوعي وعلمي سليم.

أولاً: اقترابات دراسة الأنظمة السياسية في المرحلة التقليدية

1- الاقتراب القانوني

1 - مصطفى عبد الله خشيم، تصميم البحث في إطار علم السياسة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20 خريف 2008، ص ص 69-70.

حيث يركز على السياسة الفعلية المتمثلة في القانون العام والدستور والوثائق، وقد برز تحت تأثير الوضعية البدائية غير الناضجة وتركيزها الشديد على الحقائق المادية حتى لو كانت زائفة، ويرجع ذبوع هذا الاقتراب لعدة عوامل ومن بين هذه المتغيرات التدريب على الإدارة والخدمة العامة.¹

بالتالي فالمدخل القانوني يعتبر الفساد السياسي والإداري ما هو إلا خرقا للقانون، ومن ثم أصبح التحليل الذي ينصب على البناء القانوني هو النمط السائد في تحليل النظم والسياسات.² كما يعتمد هذا المدخل على فلسفة الألية الرسمية في إدارة التنمية والتي يترتب عليها مجموعة من الأسس أهمها ما يلي:

- الهيكل التنظيمي الرسمي هو الإطار الذي تتم فيه العلاقات الوظيفية داخل الأجهزة الإدارية.
- التنظيم الرسمي لا بد وأن يحكم العلاقات غير الرسمية داخل الأجهزة الإدارية.
- اتخاذ القرارات مسؤولية المستويات الإدارية العليا ولا بد أن تتم وفق التسلسل الإداري داخل وحدات الجهاز الإداري.
- انفراد السلطة أو الأجهزة التشريعية بمهمة تحديد وصياغة السياسة العامة وإصدارها وتطويرها وتعديلها، دون أن يكون لدى المنظمات العامة ومؤسسات الخدمة المدنية أي صلاحية في ذلك وأن يقتصر دورها على مجرد التنفيذ اللائحي لتلك السياسات.³

2- الاقتراب المؤسسي:

يمكن القول إن الاقتراب المؤسسي قد مر بمرحلتين: المرحلة التقليدية التي كان فيه الاهتمام منصبا على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وكانت الدراسة تطبع بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية وتغلب فيه النظرة الوصفية القانونية، والمرحلة الثانية والتي انبعثت فيها المؤسسة الحديثة أو التاريخية، ولئن ظهرت بعض بذورها في أواسط الستينيات على يد العالم السياسي الأمريكي "صموئيل هنتغتون" في كتابه الشهير "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة"، إلا أن عودة المؤسسة برزت بشكل جلي في الثمانينيات،

¹ - محمد نصر عارف، إستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002، ص: 204.

² - بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص: 51.

³ - بومدين طاشمة، المرجع نفسه، ص: 52.

فالمؤسسات السياسية أصبحت تحظى بأهمية كمحددة للسياسة العامة في علاقاتها ببقية الشروط الاقتصادية والثقافية.¹

حيث يفترضون دورا أكثر ذاتية للمؤسسات، فالترتيبات المؤسسية تؤثر في الصراع بين فاعلي الدولة والمجتمع، فتلك الترتيبات توجد الساحة التي تتصارع فيها قوى المجتمع، بالإضافة الى إيجاد الشروط والموارد المتاحة، كما ان المؤسسات تكون وسيطا بين مصالح وقدرات فاعلي الدولة والمجتمع.²

عموما، فإن الاقتراب المؤسسي يرى أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية، إلا أنه ينبغي أخذ دور الأفراد وقيمهم وكذلك السياق الثقافي والاجتماعي للمؤسسة في عين الاعتبار.³

لقد انحصرت معظم أدبيات السياسة المقارنة التقليدية في التطرق الى البناء المؤسسي، والتركيز على التبريرات المعيارية للحكومة ودراسة الترتيبات الهيكلية لها، وبذلك اقتصرت تلك الأدبيات على المفاهيم الجامدة والجافة في السياسة، فبقيت تلك الدراسات وصفية ظاهرية لم تتعمق في تناول المؤسسات والظواهر السياسية، كما لم تعتمد الى فهم وتحليل السلوك السياسي ولا العمليات الملازمة للظاهرة السياسية.⁴

3- نظرية الجماعة

تدور نظرية الجماعة حول مفاهيم ثلاثة هي: جماعة المصلحة، والقوة و الصراع، ضمن سياق مفهوم التعددية الديمقراطية، ومن ثم فهي تركز على دراسة وتحليل علاقة الجماعات بعضها ببعض، وأثر ذلك على الاتجاهات والمصالح المشتركة⁵، فالظاهرة السياسية حاصل صراع مصلي بين الجماعات الضاغطة في المجتمع، باعتبار أن هذا الأخير يتشكل في تركيبته من مصلحة مختلفة بحسب تنوع وتباين معتقداتها ومكوناتها (العرقية، الدينية، الاثنية، الثقافية، الاقتصادية... الخ)، تضم مجموعة من الافراد المهيكليين في تنظيمات اجتماعية رسمية (الجمعيات، النقابات، النوادي الرياضية والثقافية) وغير رسمية كالجماعات والاثنية واللغوية، والتي تأخذ شكلا مؤسستيا (

¹ - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات، الجزائر: ددن، 1997، ص ص: 119-122.

² - محمد شلبي، نفس المرجع السابق، ص: 124.

³ - محمد شلبي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ - يوسف بعيطيش، من التقليدية إلى النموذج التنموي السلوكي فترة أوج حقل السياسة المقارنة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 04، ديسمبر 2020، ص: 611.

⁵ - محمد ناصر عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص : 237-238.

مؤسسات المجتمع المدني)، تتفاعل بينها وبين مؤسسات النظام السياسي سعياً لتحقيق مصالحها المادية والمعنوية.¹

لعل مبرر الاخذ بنظام الجماعات في تحليل عملية رسم السياسات العامة مبعثه ان الفرد ليس بمقدوره ان يعبر عن رغباته وحماية مصالحه بصفة فذلك يجعله عاجزاً أمام الحكومة، مما يفرض عليه الانزواء والانتماء الى جماعة يؤمن بمعتقداتها، يقاسمها انشغالاتها ويعتقد افكارها ويشترك في تحقيق أهدافها التي هي الأصل أهدافه، جماعة تحتوي على افراد تطابقت رغباتهم وخياراتهم وتداخلت وما يريدونه الى حد التجانس، فينعكس ذلك على تماسك الجماعة وقوتها وتصبح تأثيراً وفاعلية في العملية السياسية، هدفها في ذلك تحقيق اكبر حجم ممكن من مطالب أفرادها.²

غير أن بلوغ هذا الهدف المنشود سرعان ما يجعل الجماعة تصطدم مع أخرى سلكت نفس المسلك وامنت بنفس المعتقد والمبدأ (تحقيق مصالح أعضائها)، فتصبح كل جماعة مطالبة بطرح احتياجاتها امام صانع السياسة العامة، هذا الأخير الذي قد يجد نفسه أمام مطالب مختلفة لجماعات متعددة، إن لم نقل مطالب متباينة وفي العديد من الأحيان، وما يفرزه هذا الوضع من تفاعلات وصراعات مصلحة خفية تجعل النظام السياسي بين كفاش الضغط والضغط المضاد. الامر الذي يعقد الحكومة في صنع السياسة العامة، ويحد مقدرتها في إدارة صراعات المصلحة وفق مبدأ الاعتدال والتوازن، وبالتالي تتراء السياسة العامة على حد تعبير جيمس أندرسون محصلة " تعادل او توازن تتوصل اليه الجماعات عبر كفاحها في موقف ما لضمان مصالحها أو التعبير عن إرادتها".³ غير أن هذا المستوى التوازني في حالات كثيرة عملياً صعب التحقيق اذ يتعسر على الحكومة طرح سياسة تلقى اجماع وقبولاً من كل الجماعات المتصارعة انما تكون في غالب الأحيان لصالح الجماعة القوية النافذة في مراكز ومؤسسات صنع القرار السياسي بالدولة. ومما يزيد الأمور تشابكاً وتعقيداً ان موازين القوى التي الجماعات المصلحية تتبدل مواقعها فيما بين تلك الجماعات التي تتنافس من اجل سيطرتها ومساهمتها في بلورة توجهات وبرامج السياسة العامة، وبالتالي تصبح هذه الأخيرة ذات انعكاسين متناقضين، فهي من جهة لصالح جماعة معينة وفي نفس الوقت قد تكون على حساب جماعة أخرى. في هذا الإطار يرى أحد أنصار هذا التوجه بان " المشرعون يحسمون كفاح الجماعات... فالتشريعات تمثل نهاية الصراع او التنازلات والمفاوضات التي تجري عبر العمليات،

1- حسن أبشر طيب، الدولة العصرية: دولة المؤسسات، القاهرة: الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 2000، ص: 95.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3- جيمس أندرسون، ترجمة: عامر الكبيسي، صنع السياسة العامة، قطر: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998، ص:

والتي تتفاعل في إطارها الجماعات المتناحرة والمتنافسة وما تصل اليه من حلول وسط قد ترضي الأطراف، فالتصويب على السياسات يعكس القوى التي تتمتع بها الجماعات او التوازن الذي تتفق عليه ساعات التصويت.¹

4- نظرية النخبة

وقد تعايش اقتراب النخبة مع الاقترابين : المؤسسي والقانوني منذ أواخر القرن الماضي إلى بداية المرحلة السلوكية ، بل أن اقتراب النخبة قد مثل بذور النموذج المعرفي المضاد، الذي يطرح أسسا نظرية وإشكالات ومداخل للتفسير، تختلف عن تلك السائدة في المرحلة التقليدية، وذلك من خلال تركيزه على سلوك الجماعات الصغيرة نسبيا لصانع القرار السياسي، أكثر من تركيزه على القواعد المؤسسية الحكومية الرسمية²، تؤكد هذه النظرية على ان السياسة هي التي تعبر عن قيم وتفضيلات النخبة الحاكمة وتقترح النخبة رؤيتها، في ان الناس غير مشمولين ولا عارفين السياسة، وأنها كنخبة متميزة هي التي تشكل رأي الجمهور حول السياسة، هي التي تؤثر في الجمهور بأكثر مما تتأثر هي به.

هذا يعني ان السياسة العامة، تأخذ حالة الانسياب الرأسي او الهرمي الذي ينزل من النخبة الى الجمهور، وبالتالي فالمجتمع مقسم الى قسمين هما:

-قسم مع من يمتلك القوة.

-وقسم مع من لا يمتلك القوة.

يبرز هذا التقسيم، الاختلاف الذي يكون لصالح النخبة وجعلهم مختلفين عن بقية الناس الأكثرية، من حيث كون سياسات الإدارة السائدة مسخرة لأجل ان تعكس قيم النخبة الذين يتمتعون بدخول مالية عالية، وبمستويات عالية من تعليم، ولهم مكانة اجتماعية مرموقة.³

ثانيا: اقترابات دراسة الأنظمة السياسية في ظل المرحلة السلوكية

1- الاقتراب النظمي

يعتبر "دافيد استون" من العلماء السياسيين الذين استخدموا مفهوم النظام في الدراسات السياسية ويعرف النظام السياسي بأنه: " تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في الحقيقة جزء من النظام الاجتماعي ولكنه تفرع عنه بقصد البحث والتحليل.... ويتكون النظام السياسي من تلك العناصر المتصلة بالحكم وتنظيماته وبالجماعات السياسية والسلوك السياسي، ويمكن التعرف

¹ - اندرسون جيمس، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² - محمد ناصر عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 223-224.

³ - فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص: 172.

على حدود النظام السياسي من خلال مجموعة الاعمال التي تتصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات الإلزامية للمجتمع... ومن ثم فإن كل عمل اجتماعي لا تتوافر فيه هذه الخاصية يجرى من مكونات النظام السياسي ويمكن اعتباره فوراً أحد العوامل البيئية المحيطة...¹

وفق الاقتراب النظمي استجابة مؤسسات النظام السياسي للمطالب الاجتماعية التي تضغط من البيئة المحيطة به، بحكم التفاعل الحاصل بناء على التحليل النسقي الذي جاء به "دافيد استون" الذي طرح تصوراً نظرياً مفاده بأن المطالب الاجتماعية والدعم الاجتماعي تمثل اليتيم محركتين ودافعتين لصنع السياسة العامة، كما ان الآثار التي تترتب على تطبيق برنامج السياسة العامة في المجتمع ستكون لها ردود فعل تخلق بدورها اما مطالب اجتماعية او دعم ومساندة جديدة توجه في شكل مدخلات الى مؤسسات النظام السياسي (المؤسسات الحكومية) لتحليلها والاستجابة لها في صنع سياسات اجتماعية جديدة، بشكل مستمر ودائم بما يسمح للأجهزة الحكومية القائمة على هذه السياسات التكيف مع المستجدات البيئية من أجل أداء وظيفتها الاجتماعية التي تضمن لها الهدوء والاستقرار الاجتماعي ومن ثمة البقاء في الحكم.²

2- الاقتراب البنائي الوظيفي

يفسر لنا في واقع الامر الكيفية التي تستطيع النظم السياسية المعاصرة بموجبها الاستمرارية والبقاء، نظراً لقيامها بثلاثة وظائف على مستوى النظام السياسي، وأربعة على مستوى العملية السياسية، فبينما تقوم النظم السياسية بتأدية ثلاثة وظائف هامة، هي: التجنيد للمناصب السياسية، والتنشئة السياسية، والاتصال السياسي، يلاحظ أن هذه النظم تقوم أيضاً بتأدية أربعة وظائف أخرى على مستوى العملية السياسية، وهي: التعبير عن المصالح، بلورة المصالح، وصنع السياسة العامة، وتنفيذ السياسة العامة.³ إن التحليلات البنائية الوظيفية أضافت كثيراً من الأبعاد، والمفاهيم الجديدة، وذلك من خلال تركيزهم على الأبنية والوظائف، وتجنبهم التركيز على الدساتير، والمؤسسات الحكومية الرسمية، وقد استخدموا في ذلك مفهوم النظام محل الدولة، والوظيفة محل السلطة والقوة، والادوار محل المناصب، والأبنية بدل المؤسسات.⁴

3- الاقتراب الإتصالي

1- محمد زاهي بشير المغربي، مرجع سابق ذكره، ص: 147.
 2- جمال زيدان، المقاربات المنهجية في تحليل السياسة العامة الاجتماعية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 13، 2019، ص: 197.
 3- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشم، نظرية السياسة العامة، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2021، ص: 83.
 4- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، قضايا واشكاليات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 58-59.

لقد اعتمد "كارل دويتش" على المعلومة كوحدة تحليل النظم السياسية، واعتبر انها جوهر العملية السياسية، فالنظام السياسي يقوم باستقبال المعلومات من البيئة التي تضغط دائما عليه بمطالب معينة وتضع عليه حملا، وهذا الحمل هو المفهوم المحوري الثاني في هذا النموذج، ويعني به المعلومات والرسائل القادمة من النظام الى البيئة ويفترض انه كلما كان الحمل اثقل كان من الصعب على النظام التكيف والتفاعل معه،¹ والفترة التي يستغرقها النظام ما بين استقبال الحمل والرد عليه اطلق عليها دويتش lag، وهي المفهوم الثالث في النموذج والعملية التي تحدث للمعلومة منذ استلامها وحتى الرد عليها يطلق عليها distortion وهو المفهوم الرابع، اما الرد ذاته فيطلق عليه gain، ويقصد به مقدار التغير الذي قام به النظام للتعاقد والتكيف مع البيئة المحيطة به.²

حقيقة الأمر أن الاتجاه السلوكي لم يقدم حلا كليا لكيفية معالجة القيم في عالم السياسة، وفي كل العلاقات الاجتماعية بل قدم حلا جزئيا، حيث يرى أصحابه في القيم أنها جزء من الواقع الاجتماعي والسياسي، فكل مجتمع قيمه الخاصة تحدد روابطه وتؤثر على نشاطات الأفراد.³

ثالثا: اقترابات دراسة الأنظمة السياسية ما بعد الثورة السلوكية

1- اقتراب الاقتصاد السياسي

يعتبر أنصار هذا الاقتراب ان الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة، ومن تم فهي تعتمد بصورة أساسية على الظاهرة الاقتصادية، لذلك وضعوا مجموعة من الشروط الاقتصادية التي جعلت سببا أساسيا لتحقيق الديمقراطية السياسية، وهذه الشروط تتمثل فيما يلي:

- وجود اقتصاد أكثر توجهها نحو السوق
- وجود مستوى اقتصادي وتكنولوجي عال.⁴
- وجود تقاليد ثقافية أكثر تسامحا، وافتل انغلاقا، وأكثر قابلية للحلول الوسط.
- وجود مستوى عال من التعليم.
- وجود درجة عالية من التمدن.
- وجود تعددية اجتماعية بما فيها وجود طبقة بورجوازية قوية ومستقلة.

1- محمد نصر عارف، مرجع سابق ذكره، ص: 267-269.

2- محمد نصر عارف، المرجع نفسه، ص: 268.

3- عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007، ص: 141.

4- نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة الى المجتمع ومن الثقافة الى السوق، ط1، الأردن: مطبعة الجامعة الأردنية، 2006، ص: 24.

منذ ان نشر "انتوني داونز" كتابه " نظرية اقتصادية للديمقراطية"، كانت هناك العديد من المحاولات لتطبيق "نظرية الفعل الرشيد" في تحليل السلوك السياسي والابنية والمؤسسات السياسية، وكانت هذه المحاولات ناجحة الى حد كبير، وساهمت في تطوير ما عرف " بالاقتصاد السياسي الجديد"، وقد اعتبرت اسهامات الاقتصاد السياسي أسلوبا جيدا لتطوير " نظرية الفعل الرشيد" التي تعد من أفضل الوسائل لتحليل وفهم السلوك السياسي.¹

2- اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع: جاء اقتراب علاقات الدولة-المجتمع ، بالإضافة الى تحليل السياسات، كرد فعل مباشر على انغماس النموذج التنموي ونظرياته في التركيز على مدخلات النظام السياسي، وعدم إعطاء اهتمام مساو للمخرجات السياسية وتأثيرها على طبيعة العلاقة بين الدولة والجماعات، وذلك انطلاقا من الرؤية الليبرالية التي ترى ان الدولة حكم بين الجماعات ليس أكثر، وقد تم تطوير اقتراب علاقات الدولة-المجتمع ليبدأ بتحديد كل المنظمات الرسمية وغير الرسمية التي تمارس الضبط الاجتماعي، ومن خلالها يمارس الناس سلوكياتهم سواء في الاسرة، او الجماعة الصغيرة، او الأصدقاء او العصابات... الخ.² لا تنفرد الدولة بممارسة التحكم او الضبط الاجتماعي وانما تقوم هذه الجماعات أيضا بتحديد معايير للسلوك خارج إطار القانون، او المعايير التي وضعتها الدولة، دون ان يعني هذا خروجا عن القانون، وتختلف الدول في ذلك حسب قدرتها على التحكم وممارسة الضبط الاجتماعي، وتحديد معايير السلوك السياسي.³

فاقتراب **Joel Migdal** ويسمى باقتراب الدولة والمجتمع، الذي ينطلق من رؤية نقدية لنظريات التنمية والتحديث والنظرية الماركسية ونظرية التبعية، لأنها لم تضع إطار نظريا متكاملا وواضحا في العلاقة بين المجتمع والدولة. وهنا نجد المفهوم النوعي للمجتمع وهو المجتمع المدني لوصف أشكال التنظيم الرسمي وغير الرسمي التي تمارس الضبط الاجتماعي، باستخدام الثواب والعقاب ومجموعة من الرموز، وهذه العملية تجعل الدولة كأهم تنظيم تتنافس مع بقية منظمات المجتمع لفرض القواعد وبسط النفوذ، وتسعى الدولة إلى بسط السيطرة على بقية التنظيمات الاجتماعية للحصول على الموارد اللازمة لاستمرار قوة الدولة.

يرى بأن العملية السياسية هي رهان تنظيم ومن يضع القواعد، ونشير هنا أن التوجه الجديد في علم السياسة قد أعاد النظر في مفهوم الدولة كمفهوم إجرائي ميداني، لا يشير فقط إلى مجموع

1- محمد نصر عارف، المرجع نفسه، ص: 25.

2- المرجع نفسه، ص: 27.

3- محمد نصر عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج، مرجع سابق ذكره، ص: 325.

المؤسسات ولا إلى الكيان القانوني، بل إلى الوجود الفعلي لسلطة منظمة في المجتمع، وهو ما يطلق عليه بالدولة.

فأصبح ينظر إليها كأهم منظمة في التغيير الاجتماعي. وأن مسألة العلاقة بين المجتمع والدولة هي علاقة قوة وقدرة على النفوذ، وهنا يعطي تصنيفا مبنيا على أربعة احتمالات قوة وضعف المجتمع والدولة.

ضعيف	قوي	
مجتمع ضعيف دولة ضعيفة	مجتمع ضعيف دولة قوية	مجتمع
مجتمع قوي دولة ضعيفة	مجتمع قوي دولة قوية	دولة

وهنا يكمن الفرق بين الدول المتطورة والدول العالم الثالث التي تواجه فيها الدولة منافسة متعددة من مجموعات الضبط لا تستطيع مواجهتها، فمسار الدولة هو صراعها مع بقية التنظيمات الاجتماعية لتحقيق الضبط الاجتماعي من خلال: تحقيق الطاعة والانقياد، تحقيق المشاركة في المؤسسات وفقا للقواعد التي تحددها الدولة، الحصول على الاعتراف والشرعية.¹

وقد لاحظ ميغdal أن الفارق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة في درجة الضبط الاجتماعي، والضبط الاجتماعي لا يعني بالضرورة الاستبداد، حيث يتركز هذا الضبط في هرم الدولة، وينتشر الضبط الاجتماعي الآخر للمنظمات الاجتماعية للمجتمع المدني في بقية المجتمع بشكل ملائم.²

بخلاف دول المتخلفة حيث تكاد سلطة الدولة تغيب، أو تعوض عن قوة ضبطها بممارسات تعسفية. والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تتأثر بطبيعة المطالب التي توجهها تنظيمات المجتمع المدني للدولة، وطبيعة تنظيمات المجتمع المدني وفق الجدول التالي:

1 - نصر محمد عارف، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة، مرجع سابق ذكره، ص 326.
2 - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتراعات والأدوات. ط4، الجزائر: دار هومة، 2002، ص 221.

غير معارضة للدولة أو غير مسيسة	معرضة للدولة	
مقدمة للمنافع Fellow-travelers	احتجاجية وسيطرة للمصالح	تجميعية
وطنية	مقدمة للشكاوى	غير تجميعية

فمنظمات المجتمع المدني قد تنافس دور الدولة في خلق وتقوية معايير موازية الانضمام إلى إطار جماعي أو مجموعاتي معين، وإنشاء حدود لنظام أخلاقي معين عبر المؤسسات وسلوك الأفراد، أو تكون مدعمة لشرعية ووجود الدولة.¹

3- اقتراب الكوربوراتية:

ويعرف هوارد فياردا الكوربوراتية بأنها: نظام للسلطة وتمثيل المصالح مستمد من الفكر الاجتماعي الكاثوليكي، يركز على التمثيل الوظيفي واندماج العمل وراس المال في نظام ترانبي، تتم قيادته وتوجيهه من قبل الدولة. فنظرا للخصائص التي يتميز بها: الهراركية، البيروقراطية، والسلطوية فهو قد يكون نظاما سياسيا كما كان سائدا في نظام فرانكو في إسبانيا والنظام الفاشي في إيطاليا، أو قد يقتصر على تنظيمات اجتماعية مرتبطة بالكنائس. فهناك كوربوراتية اجتماعية مقابل كوربوراتية الدولة، فالكوربوراتية تتخذ عدة أشكال تنظيمية نجدها في العديد من المجتمعات عبر العالم، فقد تكون نظاما شبه قروسطي كما في دول أمريكا اللاتينية، أو في شكل جماعات وعصب (إفريقيا)، تنظيم كوميوني كما في المجتمعات الكونفوشيوسية، أو تساهمي في مجتمعات الرفاه الأوروبية.²

وباعتبارها اقترابا جديدا، فالكوربوراتية حسب فياردا هي اقتراب يمثل بديلا ثالثا للأنماط التنظيمية الكبرى التي تنافست على العالم والمتمثلان في النموذج الليبرالي التعددي والنموذج الماركسي، وهدف هذا الاقتراب الجديد التعرف على ظواهر اغفلها النموذجان السابقان، والمتمثلة في التحولات التي طرأت على العديد من النظم السياسية، من حيث كيفية التحام جماعات المصالح مع الجهاز الحكومي، والسياسات العامة الجديدة التي تعجز الاقترابات التقليدية عن تشخيصها.³

¹ - Joel S Migdal, *Trough the lens of Israel: exploration in state and society*, NY: SUNY, 2001, p 110.

² - Howard Wiarda, *Corporatism and corporate politics, the other great'ism*, NY: M.E Shape, 1996, p 9.

³ - Ibid, p 4.

4- مدخل الثقافة السياسية:

يعتقد "غابرييل ألموند" (G.Almond) أحد رواد المدرسة الوظيفية في العلوم السياسية أن أي ثقافة من الثقافات تضم ثلاث جوانب؛ جانب معرفي يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي، وجانب شعوري يخص التعلق الشعوري بالقادة والمؤسسات، وجانب تقييمي يشكل الأحكام والآراء التقييمية عن الظواهر السياسية، ومنه يمكن تعريف الثقافة السياسية بأنها عند هذا المنظر: "مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي، ومشاعر إيجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية" وهناك تعريف آخر أشمل و أوجز مفاده أن الثقافة السياسية هي "الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء"¹.

يعود تاريخ هذه الأفكار إلى نهاية الخمسينات من القرن الماضي لما قام ألموند في فترة (1958 – 1963) بتحقيق يشمل خمسة بلدان هي: "أمريكا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك، وسأل فيه خمسة آلاف شخص، كان موضوع الدراسة البحث في الثقافة المدنية تحديدا وليس الثقافة السياسية، يعني دراسة الثقافة السياسية بالنظر إلى القيم الديمقراطية لمعرفة إذا ما كانت هذه الثقافة تساعد على تنمية الديمقراطية أو تعرقها، بخلفية أن الهدف المثالي هو الديمقراطية الأمريكية والبريطانية، قام ألموند بتحليل الثقافة السياسية وميز بين ثلاثة أصناف منها ما سماها ثقافة محلية **Culture Localiste** وثقافة التبعية **Culture De Sujétion** وثقافة المشاركة **Culture Participante**.

الثقافة المحلية تكون متجهة نحو الأنظمة الفرعية المحلية مثل القرية والعشيرة من دون النظام السياسي برمته، وثقافة التبعية أو الخضوع تجعل الناس يعلمون بوجود النظام السياسي لكنهم يقفون منه موقفا سلبيًا، ينتظرون منافعه وخدماته ويخشون تجاوزاته ولا يرون أنفسهم قادرين على التأثير فيه.

أما ثقافة المشاركة فهي النقيض من ذلك. هنا يعتقد المواطنون أنه باستطاعتهم أن يؤثرُوا في سير النظام وفي العملية السياسية بطرق ووسائل شتى كالإنتخابات والمظاهرات وتنظيم الجماعات الضاغطة، في نظر ألموند كل صنف من الثقافة السياسية بقابلة نوع من البنية السياسية أي نظام حكم

¹ - Duverger Mourise, **Sociologie De La Politique**, PUF, Paris, 1973, P121.

خاص به، فالثقافة المحلية تكون في نظام غير ممرکز تماما، فيه لامرکزية واسعة وظاهرة، وثقافة الخضوع في نظام ممرکز سلطوي، وثقافة المشاركة في نظام ديمقراطي.¹

5- مدخل السياسة العامة المقارنة

أولاً: اقتراب صناعة القرار

يهتم هذا الاقتراب باستعراض اهم النماذج التي تحاول ان تفسر عملية وضع وصنع السياسات العامة²، لقد حظيت عملية اتخاذ القرار باهتمام الكثير من علماء السياسة وغيرهم، فحاولوا وضع نماذج لتفسيرها، انطلاقاً من رؤية كل واحد منهم لتلك العملية، ويمكن الاقتصار على اهم تلك النماذج فيما يلي:

1- نماذج أليسون: رأى "أليسون" ثلاثة نماذج يمكن استخدامها لتفسير القرارات السياسية

وهي:

أ - نموذج السياسة العقلانية الرشيدة: يفترض هذا النموذج ان صانع القرار فاعل عقلائي رشيد ومن ثم، فان سلوكه وتصرفاته تتميز بالعقلانية وأنها هادفة، هذا النموذج يرى ان الاحداث الهامة تسببها أسباب هامة وان قرارات الدولة تتشكل في معرض أهدافها، وان تصرفات الدولة تفسر من خلال اعتبار ان صناع القرارات عقلانيون يخططون سياساتهم التي يستهدفون تحقيقها.³ ويمكن التمييز بين نمطين من أنماط النموذج العقلاني الرشيد لوضع وصنع السياسات العامة، يركز النمط الأول على ان تحديد قيم واهداف وخيارات وبدائل صنع القرار يتم في وقت واحد كما أشار اليه "سايمون"، بينما يركز النمط الثاني على تحديد القيم والاهداف في المرحلة الأولى تم الانتقال الى دراسة وفحص الخيارات والبدائل المختلفة لتحقيقها كما ركز عليها "ليندبلوم".⁴

ب - نموذج العملية التنظيمية: يشير الى كون الحكومات هي منظمات واسعة مع مجموعة إجراءات ثابتة، ومن ثم، فان سلوكها يتبع هذه الإجراءات والقواعد، فالقرار لا ينظر اليه من خلال مفهوم العقلانية والرشادة، ولكن ينبغي النظر اليه كنتيجة مجموعة قواعد وضوابط واطر تنظيمية، فالقرارات وفق هذا النموذج ليست نتيجة عمليات ذهنية ورشيدة ولكنها نتاج التفاعل والتسوية والتفاوض.⁵

¹ - Almond G, *The Civic Cultures: Political Attitudes and Democracy in Five Nation*, University Press, Princeton, 1963, P: 76.

² - محمد زاهي بشير المغربي، مرجع سابق ذكره، ص: 244.

³ - محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص: 164.

⁴ - محمد زاهي بشير المغربي، مرجع سبق ذكره، ص: 244-245.

⁵ - محمد شلبي، نفس المرجع السابق، ص: 164-165.

ج- نموذج السياسات البيروقراطية: وهو يختلف مع النموذج العقلاني الرشيد بالنسبة لتفسير القرار السياسي، حيث تنتج القرارات في ظل هذا النموذج من المساومة، والتوفيق والمفاوضة داخل الوحدة القرارية، فالاعتبار في هذا النموذج لدور الجهاز البيروقراطي وتصرفاته ومصالحه وعلاقاته وطرق عمله وليس للاختيارات العقلانية.¹

د- النموذج الإدراكي او المعرفي: فهذا النموذج يركز على الخلفية النفسية لصانع القرار وكيفية ادراكه للموقف بمعنى: اننا إذا أردنا تفسير قرار معين، ينبغي معرفة البيئة النفسية لصانع القرار وطريقة ادراكه للموقف، والصور المنطبعة في ذهنه عن الموقف.²

هـ- النموذج الذي يركز على مفاهيم الجماعة والبنى الدستورية والهياكل الرسمية وغير الرسمية التي تسهم في عملية اتخاذ القرار: الرأي العام، جماعات الضغط، الأحزاب السياسية، وسائل الاتصال، والوكالات والهيئات الحكومية، فالقرار في هذا النموذج يتم بناء على المقايضة، والاتفاق بين كل الأطراف المشاركة، هذا النموذج يتضمن عمليات فكرية واجتماعية من ناحية، وعمليات الادراك والاستبصار والتحالفات، والتفاعل بين الجماعات، بالإضافة الى الجوانب الإجرائية القانونية والإدارية، وأساليب العمل داخل الوحدة القرارية.³

ثانيا - نظرية الاختيار العام: هو ذلك النموذج الذي يرى ان السياسة العامة يمكن وصفها باتخاذ القرار الجماعي، الذي يعبر عن مجموعة الافراد الذين يسعون الى تحقيق مصالحهم الذاتية، وهذا يعني أن الاختيار العام، يمكن أن يعرف كدراسة اقتصادية في صنع القرار واتخاذ من خلال قدرة العلوم السياسية، في تطبيق المضامين والتحليلات الاقتصادية، على عملية صنع السياسة العامة، وعلى اتخاذ القرارات المرتبطة بها، بالشكل الذي يترجم لنا فعليا، حقيقة كون منهجية الاختيار العام، هي منهجية ذات طابع اقتصادي، من منطلقين أساسيين هما:⁴

المنطلق الأول: ويمثل الافتراض السلوكي الأساسي للاختيار العام، الذي يقوم على الأسباب الاقتصادية.

المنطلق الثاني: ويمثل الافتراض العقلاني الأساسي للاختيار العام، الذي يقوم على ان الفرد عقلاني، يسعى نحو تعظيم المنفعة.

1- محمد شلبي، المرجع نفسه، ص: 165.

2- محمد شلبي، نفس المرجع، ص: 165-166.

3- محمد شلبي، نفس المرجع السابق، ص: 166.

4- فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق ذكره، ص: 148.

إن مكانة الاختيار العام، في ضوء ذلك تكون مندرجة ضمن محتويات ومساقات الفلسفة السياسية، التي تعكس دورها المعطيات الاقتصادية، في عملية اتخاذ القرار باعتباره اختيارا عاما تفضيلا، يجسم للخيارات الفردية عبر القرارات الجماعية.¹

ثالثا: نظرية التراكمية.

إن هذه النظرية طورت لتلافي الانتقادات الموجهة إلى نظرية الرشد والشمولية، أو الصعوبات التي تواجه تطبيقها كما أنها أكثر وصفية وتوضيحية بالنسبة لمتخذي القرارات الحكومية.²

يرتكز تحليل السياسة العامة وفق النظرية التراكمية على مبدأ التواصل الخطي في عمليات صنع السياسات، بالكيفية التي يجعل برنامج السياسة البديلة مكملا للتي سبقتها، حيث يظهر في شكل تعديلات تحسينية آنية ودورية متكررة تستدرك من خلالها الحكومة النقائص البادية على السياسة العامة السابقة في إطار عمليات تقويمية تبادر بها الأجهزة الحكومية والتي تمس جوانب جزئية سواء على مستوى التنظيم الهيكلي المؤسسي المكلف بتنفيذ السياسة العامة، أو المجالات الموجهة لها، أو الإمكانيات المرصودة لها مادية أو بشرية، ولعل لجوء صانع السياسة العامة الى اليات التقويم الجزئي وعلى نفس الأهداف والتوجهات الكبرى، مبعثه أنه قد تنعدم لديه الاستعدادات الكافية لخلق سياسة اجتماعية بديلة، لاسيما حين يصبح النظام السياسي يعاني عجزا من البيئة الداخلية والدولية بما يقوض اختياراته للبدائل المطروحة، وهنا يشير "شارل لندبلوم" في مقاله "علم التخبط العشوائي"، وجود عوامل تبرر اللجوء الى المنحنى التراكمي المبني على التعديلات المحددة، التكلفة، وكمية المعلومات المتوفرة.³

يقول "لندبلوم": إن التراكمية والتدرجية تمثل العملية النموذجية لاتخاذ القرار في المجتمعات التعددية كالولايات المتحدة الامريكية، فالقرارات والسياسات هي حصيلة لـ "أعط وخذ"، والنظرية التدرجية تتلاءم مع الواقع الذي يتميز بمحدودية الوقت المتاح لمتخذ القرارات ومحدودية المعلومات والقدرات لديه لاتخاذ القرارات البديلة.⁴

1 - فهمي خليفة الفهداوي، نفس المرجع السابق، ص: 148-149.

2 - جيمس أندرسون، ترجمة: عامر الكبيسي، مرجع سابق ذكره، ص: 26.

3 - جمال زيدان، مرجع سابق ذكره، ص: 202.

4 - جيمس أندرسون، ترجمة: عامر الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

المحور الخامس: المتغيرات المؤسساتية والممارسية في دراسة النظم السياسية المقارنة

باعتبار أن عملية بناء الدولة هي مسار سياسي بالدرجة الأولى فهي تتقاطع مع مفاهيم عديدة من حيث المتغيرات المؤسساتية والممارسية التي تعطي تفسيرات للظاهرة السياسية، وعليه سنتطرق لاهم هذه المفاهيم:

أولاً: مفهوم التنمية السياسية (Political Développement): هي عملية تفاعل ثقافي سياسي تتداخل فيه العوامل المادية بالمعنوية بشكل متضافر مولدتا بذلك حالة انتقال للمجتمع من وضع التخلف الى التقدم السياسي، هي عملية معرفة بالأساس، حيث تزيد كما ونوعا في المجال السياسي لدى الفرد والمجتمع. يساعد النظام السياسي على وضع هذه المعرفة موضع التطبيق من خلال العمليات السياسية المتعددة مثل: الترشيح، الانتخابات، حرية التعبير والتصرف، تداول السلطة سلمياً.¹

في دراسة لهذا المجال نجد الأستاذ صاموئيل هانتغتون (Samuel Huntington) الذي فسّر التنمية السياسية على أنها قدرة النظام السياسي على كبح والسيطرة على التوترات الناتجة عن الحركة الاجتماعية ومطالب المشاركة السياسية.² كتعريف جغرافي ربط التنمية السياسية بالمجتمعات الحديثة الاستقلال في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، أما التعريف اللغوي فربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة، ومن الناحية الغائية تعني التنمية السياسية الانتقال إلى الأهداف التي يراها النظام السياسي، وهو إما هدف واحد أو أهداف متعددة كالديمقراطية والاستقرار والشرعية والمشاركة..، ومن الناحية الوظيفية تشير التنمية السياسية إلى حركة النظام السياسي نحو ما تمتاز به العملية السياسية في المجتمع الصناعي المعاصر والتي تشمل تخصّص الأدوار والاستقلالية للأجهزة الفرعية والعلمانية.³

ثانياً: مفهوم التحول الديمقراطي: تختصر عملية التحول الديمقراطي في مصطلح الديمقراطية Démocratisation والتي تشير إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على العملية السياسية بإتباع مسار تحولي.

¹ - أمين محمد علي دبور، دراسات في التنمية السياسية، غزة: الجامعة الإسلامية، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية التجارة، 2012، ص7.

² - محمد زاهي بشير المغربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، مرجع سابق ذكره، ص16.

³ فيريل هيدي، الإدارة العامة من منظور مقارن، ترجمة محمد قاسم القربوتي، مرجع سابق ذكره، ص63.

ويشير مفهوم التحول الديمقراطي* الى: "مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم التسلطية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني. بما يضمن نوعاً من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي". وعليه فالتحول الديمقراطي هو عملية تهدف الى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات الغير رسمية متمثلة في منظمات المجتمع المدني.

وفي تعريف اخر للتحول الديمقراطي هو: عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييراً جذرياً لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي.

في نفس الاتجاه، يعرف " تشارلز أندريان" بأن: "التحول من نظام الى اخر، أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغيير بين النظم، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الابعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغييرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الابعاد الثلاثة، مما يؤدي الى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم.¹

وفي هذا السياق، فإن هذا التعريف يركز على ان التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام.

وبناء على ما سبق فإن مفهوم التحول الديمقراطي يشير الى مجموعة من التغييرات في محددات وطبيعة وأداء النظام السياسي في مرحلة انتقالية يشوبها بعض الهلامية، بحكم طبيعتها وتتخللها تراجعات وهي غير محصنة من إمكانية الفشل.²

* - بالرغم من تعدد التعاريف لمفهوم الديمقراطية الا ان أكثر التعريفات شيوعاً للديمقراطية في الوقت الراهن، ترجع الى التعريف الذي قدمه جوزيف شومبيتر Joseph Shumpeter في عمله المعروف " الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" والذي يعرفها بأنها " نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، والذي يتحقق من خلال الانتخابات التنافسية" ويركز هذا التعريف على متغير التنافس الانتخابي كمؤشر للديمقراطية، وأن الديمقراطية هي نظام للسلطة السياسية يتحقق بغض النظر عن أي سمات اقتصادية او اجتماعية، وذلك على عكس الأفكار التي سادت في الخمسينات والستينات.

¹ - حسينة شرون واخرون، التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، 11 ديسمبر 2005، ص123.

² - "مقياس الديمقراطية العربي"، حالة الإصلاح في العالم العربي، مبادرة الإصلاح العربي والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، بيروت، مارس 2010، ص19.

ثالثاً: مفهوم الترسخ الديمقراطي (Democratic Consolidation): حظي مفهوم الترسخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية، باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي. واجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ، مؤكدة على أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها، يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين وبشكل تدريجي، عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود.

كما أثار مفهوم الترسخ جدلاً واسعاً بين الدارسين، فهناك من اعتبره مرادفاً لمفهوم الاستقرار والمأسسة وبالتالي فمرحلة الترسخ هي إحدى مراحل عملية بناء الدولة، وحاولت بعض الدراسات الحديثة للنظم السياسية تحديد أهم العوامل المساهمة في رسوخ النظام الديمقراطي، في حين ركزت أخرى على مؤشرات نهاية المرحلة الانتقالية وبداية مرحلة الترسخ.

وبناء عليه يمكن القول إن النظام السياسي الديمقراطي الذي يمكن أن تتحدد أهم ملامحه في المرحلة الانتقالية من عملية التحول الديمقراطي، عادة ما يكون مهدداً بالانقلابات العسكرية وبعض أعمال العنف، وأن تجنب ذلك سيتحقق حتماً من خلال عملية الترسخ وأهم ركائزها التي تتمثل في الاتفاق حول قواعد اللعبة الديمقراطية بين مختلف الأطراف السياسية.

ولقد أكد في هذا الصدد كل من الاستاذين **Higley و Uenther** أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي عادة ما تكون باتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات، مع مشاركة شعبية واسعة النطاق فإن الديمقراطيات تكون في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى، وهي مرحلة التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب، وجماعات المصلحة المنظمة. ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي ويظهر بذلك أن المسألة الأولى المهمة لتعزيز التحول الديمقراطي، تمثل أساساً في إتفاق الفاعلين السياسيين على مختلف الإجراءات التي تتطلبها العملية السياسية.¹

رابعاً: مفهوم التحديث السياسي (Political Modernization): يعتبر مفهوم التحديث من المفاهيم الأكثر ارتباطاً بمفهوم التنمية السياسية وهو مفهوم محور يوظف عملية التنمية ويحدد أبعادها الأساسية. فمن الناحية التاريخية فإن التحديث يشير إلى عملية التغيير نحو تلك الأنماط من النظم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي طورت في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية ما بين

¹ -نفيسة رزيق، عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي: المشكلات والافاق، مذكرة ماجستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، باتنة، 2009، ص 21.

القرنين السابع عشر والتاسع عشر لتنتقل الى باقي القارة الأوروبية ثم فيما بعد الى افريقيا وأمريكا الجنوبية واسيا.¹

أما بارسونز وليرنر و باول فيرون أن التحديث هو عملية ثقافية يتم من خلال نقل الثقافة الغربية الى باقي دول العالم عن طريق نقل الأفكار والقيم الغربية التي ستجعل هذه الدول تصبح حديثة.

ويذكر مونتي بالمر **Monté Palmer** أن مفهوم التحديث يشير الى عملية التحرك باتجاه مجموعة العلاقات المثالية التي ينظر عليها على انها حديثة، ويوضح أيضا أن هذا المصطلح يستعمل ليشير على أنماط مثالية من الترتيبات الاجتماعية الاقتصادية، والسياسية، المرغوب بها والتي تحققت في الدول المتقدمة اقتصاديا.²

خامسا: مفهوم التغيير السياسي (Political Change): لقد رفض "جوزيف لابلومباريا" (Joseph Lapalombara) فكرة استخدام مصطلح "التحديث" لانه ينطلق من فكرة التطور التي عرفتها الدول الغربية أي الديمقراطيات الغربية وخاصة الأنجلو-أمريكية والتي على الدول الأخرى إتباعها. وعليه، فإنه يحبذ استخدام مصطلح "التغير" لانه يعتبر أكثر حيادية.³ ويشير مفهوم التغير بمعناه الواسع الى الانتقال من حالة معينة الى حالة أخرى انتقالاتا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغير، أو يؤثر على العملية والبنية معا أي أنه يحيل إلى التحول في البنى والسلوكيات والغايات السياسية التي تؤثر في توزيع وممارسة السلطة في كل تجلياتها.⁴

ويرى الأستاذ "أبتر" أن الأنظمة السياسية تصل الى أفق لا يمكن تجاوزه عندا تتجاوز التحولات الوظيفية في المجتمع بنى القبول والمسؤولية، أو عندما تكف البنى التقريرية عن الاشتغال. أما "سكوت فلانجان" فيرى أن التغيير الاجتماعي يؤثر في بنية المطالب التي تمارس ضغطا على البنى السياسية بهدف إدخال تعديلات عليها.⁵

التغير السياسي يمكن تحديده من حيث الشكل بمعنى الكيفية التي يتم بها، ومن حيث المحتوى أي المعنى الاجتماعي والسياسي المتحقق عبر التغيير. وعلى هذا الأساس يمكن تحديد صيغتين

1- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: عالم المعرفة، 1987، ص28.

2- فيريل هايدي، المرجع السابق الذكر، ص60.

3 - Joseph la Palombara , Bureaucracy and Political Development, New Jersey : Princeton University Press, third edition, 1971, p p9-10.

4 -كولفرني محمد، التغيير الاجتماعي والسياسي : دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20 خريف2008، ص143.

5-كولفرني محمد، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

للتغيير: التغيير الجذري والتغيير الإصلاحى. فالنمط الأول يشير الى تغيير كمي ونوعي في ان واحد، وهو لا يقتصر على التغيير السياسى فقط بل هو ينطلق من صيغة سياسية الطابع وينتهي الى تغييرات مجتمعية تمس الأنظمة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. أما النمط الثانى فيختلف عن سابقه كون يعتمد على النظام السياسى القائم وهو يتعلق بالسياسات والابنية أكثر من تعلقه بشاغلي الأدوار.¹

سادسا: مفهوم التحول السياسى (Political Transformation): إن التحول يختلف عن مصطلح التحديث والتنمية والترقية وغيرها من التغييرات التي تتطلع دائما الى الحسن، فقد يكون التحول تغييرا نكوصيا، إذ يؤدي الى تخلف شديد الوطأة.

كما يعتبر التحول تلك العملية التي يتم بمقتضاها تغيير أسس البنية والعلاقات، بحيث تتغير الوظائف والمراكز والأدوار التي يقوم بها الافراد والجماعات، أو يحتلونها في المجتمع. ومن ذلك يمكن أن نعتبر التحول تغيير شديد الوطأة، كثيرا ما تتجم عنه مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية يصعب مواجهتها في حينها. وقد مر المجتمع الإنسانى بعدد من التحولات الاجتماعية الكبرى في العصر الحديث، تركت بصماتها عليه ولا زالت بالرغم مما حققت من نتائج إيجابية على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية هذا ماجعل الباحثين يجتهدون في دراسة التحول والبحث عن العوامل الأساسية التي وقفت وراء هذه الظاهرة ولعل أهم النظريات في ذلك نظرية التحولات الاجتماعية². يعني التحول السياسى انتقال من موقع إجتماعى أو سياسى أو إيدولوجى إلى آخر، كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن الفقر إلى الغنى وتغيير الولاء للشخص أو للحزب... كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة، مما يفتح المجال لكل الاحتمالات³.

كما يعني انتقال من وضع غير ديمقراطى إلى وضع ديمقراطى، حيث ورد تعريفه في معجم العبارات السياسية الحديثة على أنه: رغبة نحو التحول التدريجى إلى الديمقراطية. وهو حسب صامويل هانتنغتون تحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية.

وهناك من ربط المفهوم بما حدث في أوروبا الشرقية، فعرف التحول السياسى بأنه إنتقال الأنظمة السياسية في شرق أوروبا وانتقال الشيوعية/الاشتراكية إلى الديمقراطية/الاشتراكية⁴.

¹ -بومدين طاشمة، إشكالية التاصيل النظرى والمنهجي للتنمية السياسية، ورقة عمل مقدمة الى الملتقى الدولى حول موضوع: واقع وإفاق التنمية السياسية في الجزائر، جامعة باتنة، يومي 4-5 ديسمبر 2007، ص5.

² - بومدين طاشمة، المرجع نفسه، ص6.

³ - محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربى"، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص197.

⁴ -إنصاف جميل الرضى، التحولات السياسية والاقتصادية في دول أوروبا الشرقية، ط1، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1995، ص58.

أما عبد الإله بلقزيز فيرى أن إنجاز هدف الديمقراطية هو -بجميع المقاييس- ثورة، حتى ولو كانت ثورة بيضاء لا تجري في أنهرها الدماء¹. وحسب الدكتور أسامة الغزالي حرب فإن التغيير الجذري هو ثورة سريعة وشاملة في المجتمع والنظام السياسي يتم بمقتضاه انتقال السلطة السياسية من طبقة إلى طبقة أخرى.

ومن جهته يرى محمد عابد الجابري بأن التحول السياسي عبارة عن عملية تعدد بمثابة إحداث انقلاب تاريخي، وهو ما تذهب إليه الدكتور ثناء فؤاد عبد الله، فالديمقراطية هي إنقلابا تاريخيا على صعيد الفكر والمعتقد، وانقلابا في الوعي².

المحور السادس: إشكاليات وتحديات الأنظمة السياسية المختلفة

أولاً: أزمة الشرعية

لقد اجتهد كثير من العلماء في محاولات تقديم تصور دقيق لمفهوم الشرعية وتحديده، وقد أكدوا أن شرعية النظام تتشكل عند الحد الذي يشعر به المواطنون أن هذا النظام صالح ويستحق تأييدهم وطاعتهم. وعبر عن ذلك ابن خلدون بقوله .. "اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة وكأن المبايع يعاهد الأمير على أن يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شئ من ذلك، ويطيعه فيما يكفله به من الأمر على المنشط والمكروه، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري..."³.

أما ديفيد ايستون فيقسم مصادر الشرعية إلى ثلاثة أنماط هي: أولها المكون الشخصي ويذهب هنا إلى أبعد من الكاريزمية في نمط فيبر ليضم الحاكم القومي، وثانيها الإيديولوجي الذي يعتمد على التعبئة الفكرية والعقائدية للجماهير، وثالثها الهيكلي ويرتكز على تكوينات سياسية تقوم وفق إجراءات مقبولة⁴.

وفي تحليله السياسي يرى كارل دويتش أن الشرعية المؤسسية أو ما سماه بالبنوية أو الدستورية، فإنها تقوم على ثلاثة عناصر، العنصر الدستوري ومضمونه أن السلطة تستمد شرعيتها لأنها قامت وفقا لمبادئ الدولة الدستورية والسياسية. وعنصر التمثيل وهو بأن تقوم الشرعية على إقناع الرعية بأن السلطة تمثلهم.

1- عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز الدراسات العربية، 2002، ص.136.

2- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص.44.

3- محمد القاطشة، "مصادر الشرعية السياسية في الأنظمة العربية"، مؤتمة للبحوث والدراسات، 21 م، 03، 2006، ص.171.

4- محمد القاطشة، المرجع نفسه، ص.172.

والعنصر الثالث هو الانجاز أي أن الشرعية لا تبدأ أو تقوى إلا من خلال الإنجازات الكبيرة التي تحققها السلطة للمجتمع¹.

و تشير هذه الأزمة إلى تغير طبيعة السلطة العليا التي يدين لها الالتزام السياسي، وهي ترتبط بشكل خاص بأداء البنية الحكومية لوظائفها، ومن ثم فهي عنصر جوهري في تحديد قدرة ذلك النظام

2.

وتقوم شرعية الدولة الوطنية الحديثة على عنصرين مترابطين: تمثيل الأمة وسلطة الشعب. كما لا تكون الدولة شرعية إلا متى قامت على مبدأ سلطة الشعب، أي على المبدأ الذي يسلم بأن الشعب هو مصدر السلطة، بصرف النظر عن الكيفية التي يفوض بها تلك السلطة إلى غيره. ³ أما إذا انتقلنا قضية الشرعية في العالم العربي فنجد أنها تفتقر إلى العنصرين السابقين فهي لا تمثل الأمة كاملة، ولا تمثل سلطة الشعب

إن أزمة الشرعية هي أزمة جد حادة يمكن أن تصيب نظام الحكم وقد يترتب عليها الإطاحة به بأساليب قد تكون عنيفة في أغلب الحالات، فغياب عنصر الشرعية يجعل النظام السياسي غير مطمئن لبقائه وغير قادر على الانفتاح على المجتمع وإشراكه في العملية السياسية، وبسبب أزمة شرعية النظام قد يلجأ هذا الأخير إلى استخدام أساليب العنف والإكراه حتى يضمن بقاءه واستقراره، لكن في ذات الوقت قد تستخدم هذه الأساليب في الإطاحة به بعد يأخذ المجتمع شرعية تحدي النظام القائم واستخدام أساليب العنف للإطاحة به.

تدور حول مشروعية السلطة القائمة والمسؤوليات الخاصة بالحكم، وهي مشكلة دستورية تدور حول تحقيق الاتفاق العام والقبول بالسلطة السياسية القائمة والاعتراف والرضا بها عبر إقناع المحكومين بالسند والمبرر الذي تعتمد عليه هذه السلطة في تفسير احتكارها إصدار القوانين وإدارة شؤون المجتمع الداخلية وعلاقتها الخارجية، وتستفحل أزمة الشرعية عندما تخرج عن أطرها الدستورية ويظهر ما يسمى بالشرعية (الثورية)، التي تجعل السلطة حكرا على فئة سياسية معينة وهو ما يعيق عملية التنمية السياسية ويمكن للنخبة السياسية تقليل الأثر السلبي لهذه الأزمة عن طريق (تسويقها) للمجتمع، فإذا تعلق الأمر على سبيل المثال، بتدابير ذات طابع حكومي، فإن نجاحها أو

¹ - حمد محمود، آل محمود، البيعة في الإسلام: تاريخها وأقسامها بين النظرية والتطبيق، المنامة، دار الرازي، 1990، ص 180-184.

² - عبد الجليل علي رعد، التنمية السياسية مدخل للتغيير، ط 1. ليبيا، دار الكتب الوطنية، 2002، ص 130.

³ - عبد الاله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص 307.

فشلها لا يخضع فقط لقابلية تطبيقها في الميدان وإنما أيضا للطريقة التي ينجح القادة في تقديمها¹ وهذا الأمر يتعلق بالعمل الجماعي بين الأطراف المكونة للنخبة السياسية ومدى الوحدة الموجودة داخلها بصفقتها (إلى حد كبير) تعد القابض الرئيس على السلطة وبذلك يمكن القول بأنه: إذا كانت هناك أرضية لقاء بين كل فاعلي الميدان السياسي، مهما كانت الخلافات التي تفصل بينهم، فإنها تتمثل في تأمين سمو السلطة السياسية كعامل محرك للحياة الاجتماعية والأمر يتعلق بالنسبة للحكام (النخبة) بإضفاء طابع شرعي على وجودهم في السلطة من خلال إرجاع الحد الأقصى من الآثار الخيرة لنشاطهم² وبشكل عام تحدث أزمة الشرعية عندما تعتبر النخبة الحاكمة إن مطالب وسلوكيات الأفراد والجماعات التي تسعى للمشاركة في النظام السياسي هي مطالب وسلوكيات غير شرعية³

تدعم شرعية أية الدولة، بشرعية النظام السياسي القائم فيها، وقد تتأذى صورتها من فقدان النظام السياسي ذاك شرعيته. غير أن ذلك التلازم بين الشرعيتين لا يتعدى نطاقه الكمي والخارجي، ولا يفرض النظر إليه بما هو تلازم تكويني. ذلك أن شرعية الدولة، وإن عظمت حجما بشرعية النظام السياسي فيها، لا تتوقف على شرعيته وجودا أو عدما، فقد تقوم دولة في نطاق مجتمعي-سكاني وتتمتع بالشرعية من دون أن يتمتع النظام السياسي فيها بالشرعية عينها، وهذه حال الدول الوطنية الحديثة التي قامت في أوروبا بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، كتعبير عن إرادة أمم وجماعات اجتماعية، ولم تقم فيها نظم سياسية تتمتع بالشرعية الحديثة (الديمقراطية) إلا بعد ربح طويل من الزمن، وفترة من الصراعات الاجتماعية والسياسية. وقد تكون الدولة شرعية ونظامها السياسي على نحوها ثم يصيب تطورها طارئاً تنقلب به أحوال ذلك النظام، فيقوم آخر بديلا منه في التكوين والماهية مفتقرا إلى الشرعية أو منقضا عليها إن هو أتى من طريقها، و تلك مثلا: حال النظام النازي في ألمانيا، والفاشي في إيطاليا، ونظام فرانكو في إسبانيا، وسالا زار في البرتغال... الخ⁴.

ثانيا: أزمة التغلغل:

وتسمى (أزمة الإدارة) وتدور حول مدى كفاءة الجهاز الإداري للدولة للتغلغل في أجزاء المجتمع وبناء المختلفة، بقصد تحريكه وتنفيذ سياسات الدولة فيه، وما يعني ذلك من تأكيد لسطوة الدولة وسلطتها وحضورها الدائم، وشعور المواطن بقدرتها وجديتها جهازها المؤسسي في ممارسة

¹ - فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت: 1998، ص: 488.

² - المرجع نفسه، ص: 489.

³ - محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سبق ذكره، ص: 328-329.

⁴ - عبد الاله بلقرين، مرجع سبق ذكره، ص: 303.

مهامه، ويرتبط ذلك بقدرة النظام السياسي ذاته على النجاح في أداء وظائفه المختلفة، والمتمثلة بعمليات استخلاص المصادر والتوزيع للأدوار والعوائد بين فئات المجتمع، وممارسة النظم والرقابة والضبط لسلوك الأفراد والجماعات¹ ويمثل إخفاق الدولة ممثلةً بنظامها السياسي ومؤسساته المختلفة في أداء هذا الدور أزمة تؤثر في تعطيل مسيرة التنمية السياسية، وهو الأمر الذي تتحمل النخبة الجزء الأكبر منه كونها المكون الأساس للقيادة في هذا النظام، كما تم ذكره سلفاً، وهنا تكون كفاءة النخبة واحتوائها على العناصر المؤهلة في العمل التنفيذي، وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً (التكنوقراط)، هو الفيصل في تحديد إمكانية نجاح النخبة في تجاوز هذه الأزمة من عدمه، وهو الأمر الذي يعتمد على تركيبة النخبة، وإيمانها بالعلم والتطور والتغيير، أو محافظتها على الوضع القائم²، وعدم تجاوز حالة الجمود وشلل الحركة، الذي يعد عاملاً معطلاً لعجلة التنمية السياسية.

تعتبر هذه الأزمة عن قدرة النظام السياسي في تدفق رموزه إلى داخل المجتمع والبيئة الدولية على حد سواء، ومن خلال هذه الوظيفة تبدي النخبة الحاكمة تأكيدها على القيم التي من خلالها يمكن إثارة حماس المواطنين وتنمي لديهم الاهتمام بالشعور القومي وبواسطتها تتمكن من تعبئة وتحريك احتياطي التأييد في المجتمع³، وتزداد حدة هذه الأزمة في الدول النامية أو الدول التي تعاني من اضطرابات على مستوى أجهزتها وهيكلها ومؤسساتها الرسمية، فالتغلغل لا يتحقق بوجود الدولة الجامد والمعبر عنه في البنيات الرسمية أو من يتولون المهام باسمها ويرتدون رموزها سواء أكان مادياً أو معنوياً، فأزمة التغلغل تنتج عنها أزمة ثقة بين المجتمع والنظام السياسي أو ما يطلق عليه لدى المجتمع والأكاديميين بغياب الدولة، فغياب هذه الأخيرة يعني قيام المواطنين بأدوارهم غير مؤهلين للقيام بها أو لا يملكون الوسائل للقيام بها وحتى وإن امتلكوها فإن استخدامها يكون اللاعقلاني وغير رشيد فالأولوية تكون للمصلحة الخاصة ولا وجود للمصلحة العامة فمن يرضى هذا الجانب ويكفل الجانب الأول هو غائب.

ثالثاً: أزمة الهوية

بما أن الهوية مسألة فكرية مرتبطة بالواقع، فهي متداخلة ومتشابكة مع جملة من المفاهيم، لذلك سنتعرض لمختلف الجوانب المتعلقة بها.

1- مفهوم الهوية:

¹ - إبراهيم درويش، النظام السياسي - دراسة فلسفية تحليلية، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص: 17.
² - علي ليلة، فلديريو باروتو ودور الصفة في إطار النظام، سلسلة: نظريات علم الاجتماع الكتاب العاشر، الإسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص: 124.
³ - بومدين طاشمة، مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم، مرجع سبق ذكره، ص: 112.

يتحدد مفهوم الهوية بناء على الأطر والدلالة اللغوية والفلسفية، السوسولوجية والتاريخية لهذا المصطلح، ففي اللغة العربية يتضمنه مصطلح الهوية، ويقابله باللغة الفرنسية كلمة *Identité* ، وبالإنجليزية كلمة *edentate*، وهو من أصل لاتيني يعني الشيء نفسه، أو الذي ما هو عليه، أي أن للشيء الطبيعة نفسها التي ليست للشيء الآخر¹.

في حين عرفها الجرجاني بأنها الشيء المتعلق بامتيازته عن الانحياز عن باقي الأشياء، أما ابن رشد فيرى أن الهوية تقال بالترادف مع المعنى الذي يطلق عليه اسم الوجود، أما الفرابي فعنده هوية الشيء تعني خصوصيته، وجوده المتفرد الذي لا يقع فيه إشراك.

وتعرف الهوية على أنها حصيلة لمجموعة العلاقات والدلالات التي يستقي منها الفرد معنا لقيمه ويصنع لنفسه في ضوئها نظاما يشكل في إطاره هويته، بحيث تتوفر له من جراء ذلك إمكانية تحديد ذاته، داخل الوسط السوسيوثقافي، باعتباره مرجعا على المستوى السلوكي².

أما برهان غليون فيعرفها على أنها: «تصور الجماعة لذاتها ومدى الوعي بها»³.

2- الهوية والانتماء:

تشكل ظاهرة الانتماء بداية اجتماعية الإنسان، وحبه للديمومة والبقاء، وهو ما يساهم في خلق المناخ الاجتماعي والأرضية الأساسية للاستقرار والاطمئنان، التي تقدم من خلال هذا السلوك تكييفاً مسلكياً للمسار الحياتي للإنسان، وهو ما يجعله يقبل بتقييد شخصه وسلوكه وحرية بالتزامات يفرضها عليه انتمائه الاجتماعي، أو المهني، أو الاقتصادي، أو السياسي، حيث يشكل الانتماء القاعدة الأساسية المنشئة للهوية، غير أنه بعد أن تندمج هذه الأخيرة مع الانتماء في سياق الصيرورة الزمنية، فإن ضعفها يؤدي إلى انهياره⁴.

ويرى علي الدين هلال في تحليله لمستويات الهوية من الناحية السوسولوجية بأن هناك ثلاث مستويات للهوية:

أولاً: الهوية على المستوى الفردي، بمعنى شعور الشخص بالانتماء إلى جماعة أو إطار إنساني أكبر يشاركه في منظومة من القيم والمشاعر والاتجاهات، والهوية بهذا المعنى هي حقيقة فردية نفسية، ترتبط بالثقافة السائدة، وبعملية التنشئة الاجتماعية.

¹ - ناضم عبد الواحد شاكور، موسوعة علم السياسة، بغداد: مركز الدراسات الدولية، ط1، 2004، ص: 383.

² - ناضم عبد الواحد شاكور، مرجع سبق ذكره، ص: 384.

³ - برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط3، 2003، ص ص: 79-80.

⁴ - ناضم عبد الواحد شاكور، مرجع سبق ذكره، ص ص: 384-385.

ثانياً: الثقافة بمعنى تعبير جمعي سياسي، يشمل التنظيمات والأحزاب والهيئات الشعبية ذات الطابع التطوعي والاختياري.

ثالثاً: الهوية بمعنى مؤسسات وأبنية وإشكالية قانونية، في يد الحكومات، وهو المستوى الأقرب لواقعنا السوسولوجي¹.

3- الهوية والأمة

فالأمة بالمفهوم المعاصر تستخدم للدلالة على ثلاثة معاني:

أولاً: الأمة من حيث أنه تنظيم ذاتي ثقافي تضامني، أي الدستور الداخلي القيمي الذي يجعل من الحشد متعدد الأفراد، ذو قيمة معنوية، وهو ما يخلق بذلك إمكانية التماهي والانتماء إلى جماعة سياسية أوسع من رابطة الأسرة والدم، ومنه فالأمة بهذا المعنى هي مرادف لمفهوم القيم المشتركة الموحدة بين الأفراد.

ثانياً: الأمة من حيث أنها تنظيم سياسي جامع وشامل لجماعة بشرية أي الدولة.

ثالثاً: الأمة من حيث أنها تشير إلى الجماعة وطبيعة السلطة السياسية التي تخضع لها، فإذا كانت السلطة مستمدة من السيادة الشعبية، ونابعة عن المشاركة والاختيار أو القبول العام، وهو ما يولد مفهوم المواطنة، العنصر الأساسي في مفهوم الدولة/ الأمة أي الأمة بالمفهوم الحديث.

ومن ثم فمفهوم الأمة العربية يشير إلى المستوى الأول، أي الأمة بمعنى الدستور القيمي العميق الذي يجمع بين الأفراد يوحد رؤيتهم للتاريخ والعالم من خلال خلق شعور الذات بالهوية، وعليه يمكن القول إن تعريف الأمة من منظور الأمة العربية يعني وجود جماعة تاريخية تشترك رغم اختلاف الانتماء وتعدد اللهجات، في منظومة قيم واحدة، وتاريخ واحد، ومنه تستمد مرجعيتها، كما تبني عليها آمالها وأهدافها من أجل المستقبل.

وبالتالي يمكن الإشارة إلى وجود الأمة -الجماعة العربية، وليس الدولة- الأمة، العربية أي أن هذا المفهوم لا يعطي الأهمية والقيمة ذاتها للتجانس الداخلي ولعنصر الدولة، بقدر ما يؤكد على عنصر الثقافة².

4- أهمية توافق وانسجام الهوية

تبدو أهمية انسجام الهوية من خلال الأبعاد التالية:

1 - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2- برهان غيلون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 80-58

- تعمل وتساهم الهوية من خلال انسجامها وتوافقها في القيم التي تركز عليها، والعلاقات التي تشجع على بناءها في إعادة بناء الشخصية وإدراجها ضمن السياق التاريخي.
- حل التناقضات الشخصية والاجتماعية، ومن ثم تلازم فكرة الشعب الواحد، الأمة الواحدة، الولاء الموحد والمصير المشترك، ذلك أن الإنسان الذي يدرك "من هو؟" فإنه يعرف بالضرورة "ماذا يريد؟"، أي الربط بين الهوية والمصلحة¹.

5- أزمة الهوية

لفهم معنى أزمة الهوية في سياقها العام، لابد من التمييز بين الهوية من حيث واقع الجماعة المادي والعملي، وبين تصور الجماعة لهذا الواقع ولهذه الهوية، فمثلا قد أكون عربي الأصل واللغة (الشخصية المادية)، ولكن اعتبر نفسي غير ذلك، أو أرى نفسي في مرآة عقيدتي تجعلني أنظر هذه الحقيقة الموضوعية نظرة ذاتية مختلفة، وبما أن المطابقة بين التصور والواقع، يجسد الشخصية من حيث انزائها واتساقها، وهو ما يعبر عنه بالوعي الذاتي، فإن غياب هذا الأخير، هو المرادف لأزمة الهوية، غير أن تحقيق الوعي الذاتي يتطلب معركة عنيفة لسببين:

أولاً: أن الواقع ليس كتلة صماء، فهو متكون من عناصر واختيارات متعددة، وكل اختيار لنوعية التركيب الجديدة في الذهن، هو بمثابة المراهنة على الاحتمالات التاريخية التي قد تنجح أو تفشل، ومنه فتحديد الهوية ليس مجرد إعادة إعطاء اعتراف بسيط للواقع، لكن هو إعادة تركيب هذا الواقع المعقد الذي يسمى بالشخصية.

ثانياً: أن الاختيار الأصح، يفترض تحرر الوعي من العوامل التي تجعله يرفض رؤية الواقع الموضوعي، لصالح التأكيد الوهمي على العناصر الإيجابية وحدها، أي لا يعني قبول الذات إنكار نقائصها من الناحية الموضوعية، ولكن دخول المعركة، يعني إنقاذها وتجديدها، فأطلاق اسم لا يتطابق مع الواقع، لا يعني إلا إخفاء عيوب الشخصية².

أما أحمد وهبان فيرى أن أزمة الهوية تعتبر من أبرز سمات التخلف السياسي والتي من شأنها تغييب فكرة الترابط الوثيق بين أفراد المجتمع الواحد، وإشاعة الفرقة في صفوفهم على نحو يحول دون نجاح الجهود المبذولة لإحلال التنمية في المجتمع، كما تشير هذه الأزمة إلى غياب فكرة المواطنة بين الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع، بما يعنيه ذلك من انتفاء الولاء السياسي الموحد

¹ - برهان غليون، نفس المرجع السابق، الصفحة نفسها.

² - المرجع نفسه، ص ص: 58-60.

الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، بل تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد، بمعنى حلول ولاء الفرد لجماعته العرقية، بدل ولاءه للحكومة المركزية¹.

رابعاً: أزمة التوزيع

تعرف "الوظيفة التوزيعية" بأنها عملية التخصيص السلطوي للقيم وتحديد الموارد والثروات والسلع والخدمات المادية التي يقوم النظام السياسي بدور الموزع لها في المجتمع، وهي وثيقة الصلة بالتنمية الاقتصادية التي تعد مدخلا أساسيا لتلبية المطالب التوزيعية، ويعرفها "غابريال الموند" بأنها تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال والسلع والخدمات والجوائز والفرص وتوزيعها على الأفراد والجماعات في المجتمع ويمكن قياسها ومقارنتها بحسب كمية ما وزع والقطاعات البشرية التي طالتها تلك المنافع وشرائح السكان التي تلقت تلك المنافع والعلاقة بين الحاجات البشرية والتوزيعات الحكومية الرامية إلى تلبية تلك الحاجات. يمكن تحديد عاملين أساسيين في الأقل يؤثران في الوظيفة التوزيعية، هما نمط التنمية المتبع، وطبيعة السياسات والقرارات التي يعتمدها النظام السياسي لضمان العدالة لعملية توزيع اعباء العملية التنموية ونتائجها. ومن ثم إمكان التحكم في الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتحقيق قبول الشعب. يميز "روبرت ماكيفر" بين ثلاثة أنواع من الوظائف الحكومية: الوظائف الثقافية، والوظائف المتعلقة بالرفاه العام، ووظائف الضبط الاقتصادي، وهي وظائف مترابطة². قد فرق الاقتصاديون بين نوعين من "التوزيع": التوزيع الشخصي والتوزيع الوظيفي، فالتوزيع الشخصي هو الذي يبين نصيب كل فرد من الدخل الوطني في السنة، دون النظر إلى وظيفته في العملية الإنتاجية، أما التوزيع الوظيفي فيهتم بتحديد أنصبة خدمات عناصر الإنتاج من الدخل الناشئ تبعاً لوظيفة كل خدمة في العملية الإنتاجية³. فيعرف التوزيع على أنه الطريقة التي يتم بها تقسيم الثروة والدخل القومي، بين أفراد المجتمع وفئاته، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع⁴.

فأزمة التوزيع تدور حول الاختلال الحاصل في توزيع نسب الموارد والثروات والخدمات على وحدات المجتمع وأفراده، وهي عادة تبرز حين يستأثر عدد قليل من الأفراد بثروات المجتمع وخيراته، وتُحرم الغالبية العظمى منها، ويعني ذلك أن النخبة بحد ذاتها تشكل جزءاً من هذه الأزمة،

1 - أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية: دار الجامعة، ط1، 2003، ص ص: 19-21.
 2-رحمة بن سليمان وآخرون، العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة مقاربات سوسيولوجية وحالات الجزء الأول، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص ص: 70-74.
 3 - الطاهر سعدي قانة، الدور التوزيعي للملكية في الاقتصاد الإسلامي، الأردن: دار الخليج للصحافة والنشر، ط2، 2017، ص: 27.
 4-أيمن مصطفى حسين الدباغ، "نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2003، ص: 19.

إذ تستأثر، حسب الباحثين، بالسلطة والقوة والنفوذ في عدد قليل ومحدود من الأشخاص وتحرم الغالبية العظمى من التمتع به¹، ولكن مع ذلك، تختلف طريقة تعاطي النخبة مع هذه الأزمة باختلاف طبيعتها بتمتعها بصفة الانفتاح من عدمه، ففي بعض المجتمعات تعمل النخب الثقافية والنخب الرائدة في حقوق الإنسان والبيئة والأسرة والتعليم بتضافر جهودها مع النخب الفاعلة (السياسية) في نسق فعال يستطيع تجاوز، قدر الإمكان، هذه الأزمة² وبعبارة ذلك تبقى هذه الأزمة عقبة رئيسية في طريق تحقيق عملية التنمية السياسية. يتضح من خلال ذلك إن باستطاعة النخبة السياسية إزالة أزمات التنمية السياسية عن طريق إحلال الصفات الإيجابية في داخل النخبة ذاتها، ومن ثم إشاعتها ثقافة سياسة وسلوكاً بما يضمن ديمومة مسيرة عملية التنمية السياسية، ويرى عالم السياسة الأمريكي غابرييل ألاموند، حسب ما يذكر أحد الباحثين³، إن منهج التنمية السياسية يقوم على فكرة التنمية باعتبارها عملية مواجهة مشكلات أو أزمات بما يترتب عليه ذلك من ضرورة اتخاذ قرارات سياسية ترتبط بالظروف الحضارية والاجتماعية مما يحدد مجال الاختيار أمام الصفوة (النخبة) السياسية التي قد تتخذ القرارات، وهذا يركز على مفهوم القيادة وعلى مفهوم الأزمة كمظهر من مظاهر عملية التنمية السياسية. إن ذلك يؤكد أهمية الدور الذي تؤديه النخبة السياسية في مجمل العملية التنموية بضمنها الشق السياسي منها والمتمثل بعملية التنمية السياسية.

خامساً: المشاركة السياسية

تنشأ هذه الأزمة عندما يعجز النظام السياسي عن إعادة رسم عملية التفاعلات السياسية بين القوى السياسية المختلفة داخل المجتمع من أحزاب وجماعات ضغط وغيرها، عندما تتزايد رغبتها في العمل السياسي، وتدخل قوى جديدة إلى عملية التفاعل السياسي هذه، مما يعني ازدياد المطالب السياسية مع ضعف في الحراك السياسي للنظام في استيعاب هذه المطالب وتمثيلها سياسياً، وهو أمر يتعلق بمرونة عمل النظام السياسي وقابليته على التكيف مع الأوضاع المتغيرة بازدياد وتجدد عدد ومواقف القوى السياسية المختلفة فيه، وهو أمر يؤدي إلى تهديد استمرارية عمله وحيويته، مما يؤثر على مجمل مسيرة التنمية السياسية التي تتصف بطابع التغيير. تمثل هذه الأزمة تحدياً مباشراً تتحمل النخبة السياسية بشكل كبير نتائجه، إذ أنها ترتبط بقابلية النخبة على التجدد واستيعاب القوى السياسية المختلفة، والآراء والاتجاهات السائدة في المجتمع، إذ يؤدي تزمها في تبني رؤية سياسية متصلبة إلى نتيجة سلبية، تتمثل في غلق فرص الحراك، و غلق

1 - إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، عمار الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص: 114-127.
2 - احمد زايد، عروس الزبير، النخب السياسية والاجتماعية: حالة الجزائر ومصر، القاهرة: مكتبة مدبولي، د.ت.ن، ص: 39.
3 - محمد نصر مهنا، علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص: 337.

أبواب المشاركة السياسية أمام أعداد كبيرة من أبناء المجتمع، مما يؤدي إلى عملية تدوير بطيئة داخل النخبة، وجعل التغيير في النمط السياسي فيها رهناً بحدوث انقلاب عسكري أو موت زعيم كبير أو بثورة شعبية أو انتصار حرب أهلية¹ على العكس من ذلك في حالة وجود نخبة منفتحة وغير منغلقة على نفسها، مما يجعلها تسمح بعملية الحراك والتجدد، وهو ما يزيد من إمكانية تجاوز النظام السياسي لهذه الأزمة المتعلقة بالمشاركة، وفتح قنوات التواصل والتجدد مع الآراء السياسية والقوى الصاعدة فيه.

سادساً: أزمة الاندماج

وهي الأزمة التي تعد المفتاح الرئيس لحل كل من أزمتي التغلغل والمشاركة، إذ إنها تتعلق بكيفية تنظيم الوحدات الاجتماعية الوطنية بكل أشكالها الاقتصادية والسياسية والعرقية والدينية والطائفية، وإدماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة، وتحدث هذه الأزمة عادة عند حدوث الاختلال في الفعاليات الرامية لحل أزمتي التغلغل والمشاركة، وتتطلب مواجهة هذه الأزمة وجود نخبة سياسية حاكمة تتجاوب مع قيم الأصالة والحداثة، إضافةً إلى تجاوبها مع تنوعات المجتمع المختلفة²، مما يجعل النخبة أمام تحد الاندماج الأيديولوجي والثقافي، ويجعل نجاحها في القيام بذلك نجاحاً لعملية التنمية السياسية وفشلها انتكاسة كبرى لها.

وأخيراً لا يمكن إغفال دور القيم السياسية والاجتماعية السائدة سواء، في المجتمعات الإنسانية أو في أوقات السلم أو الأمان، وفي هذا الصدد يقول أستاذ العلوم السياسية حامد عبد الله ربيع: "... ففي تنظيرنا لنظرية القيم ميزنا بين أربعة مستويات متصاعدة و متتابعة؛ أولاً القيمة الجماعية العليا التي لا تتمركز حول المفهوم الديمقراطي (والشورى) و ثانياً: المستوى الثاني في ذلك النظام المتكامل للقيم هو أسلوب الممارسة (حسب كل حضارة)، و ثالثاً: المستوى الحديث عن القيمة الفردية العليا (علاقة الحاكم بالمحكوم)، ثم رابعاً: على أن المشاركة السياسية أيضاً من منطلق فردي لا يمكن أن تقتصر على قيمة واحدة (التنوع و التجانس)... و هذا ما هو متوفر في حضارتنا الإسلامية... قبل أن تتعرض للفشل"³ و عليه فإن اختلال القيم الاجتماعية في الجزائر، قد ظهر مع انطلاق مشروع البناء بعد الاستقلال، و أدى تقادم أزمة الدولة إلى تعميق ذلك الاختلال، مما دفع إلى فساد القيم السياسية الوطنية و القيم الاجتماعية ككل و قد لعب التسلط ، و الاحتكار السياسي

1 - احمد زايد، عروس الزبير، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

2 - المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

3- أحمد شهاب الدين، تحقيق و تعليق و ترجمة: حامد عبد الله ربيع، سلوك المالك في تدبير الممالك، القاهرة: دار الشعب، 1980 م. ص ص: 143-148.

والاقتصادي دورا كبيرا تغذيه أزمة القيم، التي تعقدت أكثر مع سياسية الدولة الانفتاحية المتوحشة على الصعيد السياسي و الاقتصادي و ما خلفته من تكاليف باهضة أخلت بسلم القيم.

لقد برز ذلك الاختلال على مستوى قيم النخبة الحاكمة، و التي وصفها الكاتب " محمد الميلي" بأخلاق الحاشية: " الحاشية نجمت عن تزوير العمليات الانتخابية التي جرت في الجزائر، مما أدى إلى خلق و تكوين حواش مختلفة، كل حاشية تتبع كتلة من الكتل التي تشارك في وضع القرار، و بالتالي نجم عن ذلك أخلاق تتمثل في التملق و الانتهازية"¹

هذه القيم الفاسدة تجسدها القيم النخب السائدة في سلوكها، مما يعبر عن تحللها الأخلاقي و تخليها عن هويتها الثقافية، و تبعيتها منذ الاستقلال للدول الغربية، و ابتعادها عن المجتمع بسبب تباين قيمها مع قيمه، و هذا ما قاد إلى الإفساد الروحي و المادي للفئات القيادية و انحطاطها.

لقد ساعد الوضع المتدهور الذي يعيشه المجتمع على انحراف القيم الاجتماعية، و سيادة قيم النهب و الاحتيال و النفاق و الخداع، هذا دون إغفال الضرر الكبير الذي لحق بالدين و المعتقد، إذ تراجع دور الإسلام في التأثير على سلوك الفرد و الجماعة، و هذا بتزايد الانفصام و محاولة الفصل بين الدين و الدولة، و منتم و جدت القيم الأصلية للمجتمع الجزائري لتشبعه بالقيم الإسلامية، و جدت نفسها في صراع مع منظومة من القيم الوافدة، قيم التجديد ، الحداثة و التقدم المستندة على مرجعية غربية، أصبحت النخب المتغربة تغار عليها و تدافع عنها.²

و عليه تراجعت بعض القيم و الرموز المستمدة من الإسلام على الرغم من وجود وبقاء القيم الإيجابية في المجتمع الجزائري. إلا أن الأخطر هو امتلاك النخبة الحاكمة أو ما أسماها الباحث "معمر بودرسة"، بالنخبة الجديدة "التي أصبحت لديها قيم الاحترام، التربية، التضامن، الوفاء بالعهد و غيرها من القيم النبيلة، قيم لا يشترك فيها أفراد المجتمع المتحضر... أستبدلت بقيم مرفوضة اجتماعيا، اخترقت ثقافة تلك النخبة المسيرة و المهيمنة بعد الاستقلال"، و هكذا أصبحت مشبعة بالقيم السلبية كعقدة التفاوت، الامتياز، تعميم الفساد، المحاباة، نهب المال العام، و موارد الدولة و أكثر من ذلك نهب الموارد النادرة.

إنّ فما يفسر اليوم تداعي ظاهرة الفساد في الدولة و المجتمع حجم الاختلال الذي تعرضت له القيم الاجتماعية السائدة بسبب عدة عوامل داخلية و ما نتج عنها من تحلل و تفسخ أخلاقي، لكن

1 - محمد الميلي ، الجزائر... إلى أين؟ ، المستقبل العربي، بيروت، العدد 271 ، سبتمبر 2001 ، ص:24.

2 - برهان غليون، مرجع سبق ذكره، ص:257.

يظل المجتمع الجزائري خزاناً به من القيم والمثل العليا ما يضمن له الحفاظ على بقائه، وبعث الحضارة من جديد متى توفرت العوامل الموضوعية والذاتية في التغيير.

المحور السابع: المنظور الحضاري كمدخل منهجي بديل لدراسة النظم السياسية العربية

تعتمد الدراسات النظرية التي تتناول مفهوم التنمية السياسية على فهم ابعاد وأدوات ومناهج التنمية من خلال دراسات وابحاث تتركز أغلبها على دراسة المنظور الغربي (الأوروبي)، الذي بنى نموذجاً على أسس نظرية منطلقة من خبراته وتجاربه التاريخية، وبذلك فإن مجموع الأدوات والوسائل لا يمكنها إلا أن تكون تعبيراً على بيئة ومنهج العالم الغربي، وهو ما سيوجد الإختلال في تطبيقاتها خارج النطاق المكاني لهذه النظريات، ذلك أن هذه النظريات وهذه الأدوات وهذه المناهج هي نتاج بشري يخضع لثقافة المجتمع المنطلقة منه وإلى تشكيلات العقل الذي صاغها ونتاج الواقع الاجتماعي الذي تبناها، وهذا ما أرجع العديد من المفكرين والباحثين في مثل هذه المواضيع النظرية (التنمية السياسية أنموذجاً) إلى البحث خارج الأطر التي صاغها النموذج الغربي والتي أصبحت مسلمات تبني عليها نظريات التنمية عموماً والسياسية خصوصاً، متجهين في ذلك إلى ربط الخصوصية الحضارية والثقافة المجتمعية والموروث التاريخي بكل نظريات التنمية عموماً والتنمية السياسية خصوصاً.

ويعود هذا التوجه في مناقشة وتحليل مثل هذه القضايا (الخصوصية الحضارية) كون أن الإطلاق والنهائية في مواضيع لا تقبل الوجه الواحد أمراً إلزامياً، خصوصاً وأن لها ارتباطاً بالنفس البشرية وبمقوماتها وبحيزها المكاني وانتماؤها التاريخي، وهو ما عكف عليه الكثير من العلماء في الشرق لمناقشة قضايا التنمية السياسية من منظور لا يتصل ولا ينفصل في آن واحد عن العالم الغربي بل فيه من التجديد ومن المنطلق الحضاري البعد الأكبر، وأن الأخذ بتجارب الغرب في فهم وصياغة نظريات التنمية السياسية يكون على أساس أنها تجربة إنسانية تستفيد منها المجتمعات وغير ملزمة بتطبيقها حرفاً بحرف.

أولاً: نقد المنظور الغربي للتنمية السياسية:

فالمسألة ليست مبنية على التقليد الأعمى وليست عملية نقل لقيم وتكديس لمعايير من حقول ثقافية أخرى، فالحضارة التي نستورد منها هذه الأشياء كما يقول د. الطاهر سعود: «لا يمكن أن تتبعنا روحها وأفكارها وثوراتها الذاتية»¹، لذا فإنّ الإنسان هو المحور الأساسي والجوهري للتنمية وهدفها الأسمى.

1- الطاهر سعود: التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي - دار الهادي - بيروت - ط1 - 2006 - ص: 251، 252.

ولا يسعنا للتخلص من مستنقع التخلف الذي غرقنا في وحله إلا أن نؤسس فهمنا على هذه القيم، قيم الفعالية والحرية لبناء وإحياء وبعث حضارنا لننهض من جديد، يقول د. إبراهيم العيسوي «إنَّ انطلاق التنمية من أنَّ الإنسان هو محور التنمية وهو من يجب أن تؤول إليه خيراتها، يعني أنَّ التنمية الفعلية هي بالضرورة تنمية بشرية أو إنسانية وأنَّ الاعتماد الأساسي في التنمية هو الاعتماد على البشر»¹.

كل هذا الكم من المفاهيم يكرس الفجوة العقلية والزمنية بيننا وبين الدول المتقدمة و إذا بقينا متمسكين بوهم اللحاق بهم سنبقى ندر في فلهم، ننمي تبعيتنا وتخلفنا وبالتالي فإنَّ أولى خطوات التغيير هي التحرر من أسر المفاهيم وإعادة النظر في رؤيتنا وفهمنا لعملية التنمية، ولقد احتلت المقارنات بين أنماط التنمية المختلفة وتجاربها، مكانة بارزة في النقاشات العربية حول أنماط التنمية و في معظم هذه النقاشات كان يشار إلى أنَّ «التنمية لا تبنى إلا بسياسة موجهة للاعتماد على الذات ولتقويض مرتكزات التبعية»².

وفي هذا السياق يرى د. جورج قرم أنَّ المنظومة الفكرية الغربية للتنمية تسعى إلى إقناع العالم بطريقة كاذبة بفكرة نمو البشرية نموا بيولوجيا منتظما ومحتوما وحتى التيارات الفكرية التي يمثلها داروين وهيجل وماركس كما يقول «امتزجت مياهاها بوجهة النظر هذه، فالعلاقة بين معنى التاريخ ورسالة التمدن ليست اصطناعية، إنَّ الماركسية هي معارضة داخل النظام الغربي وليست معارضة للنظام نفسه»³.

ثانياً: عملية تأصيل المنظور البيئي الحضاري كمدخل منهجي بديل للتنمية السياسية

ترتكز عملية تأصيل المنظور البيئي الحضاري كمدخل منهجي بديل وأصيل على مجموعة من المقومات والأسس، والتي تعد مقومات معرفية تحدد ماهيته، وتمثل هيكله وبنيته الأساسية، والتي عليها يتوقف ضبط الوحدات الجزئية وتحريكها واقامة العلاقات الارتباطية بينها وتمييز المستويات وترتيب الأولويات في ضوء المنظومة القيمية التي تنطوي عليها هذه الأطر ولذلك فإن دواعي التكافؤ المنهجي تفرض تطوير منهجية مستقلة للتعامل مع المجتمعات موضع الدراسة، وهذه المنهجية تقوم على مقومات وأسس يمكن تحديدها في العناصر التالية:

¹ - إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير- دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها-دار الشروق ط2- 2001 -ص: 15.
² -سليمان الرياشي وآخرون، دراسات في التنمية العربية، الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان ط1/1998، ص:27.

3- Georges Carm: L'idéologie du développement, le monde diplomatique, Paris, 1978 p:21

1- التأكيد على الوحي و العقل والحس الواقع كمصادر للمعرفة¹، والوصول إلى الحقيقة العلمية الثابتة دون إغفال لأحد جوانبها، أو التركيز على أحد أبعادها الظاهرة دون الأخرى.

بحيث أن هذه المصادر لها تأثير مباشر على نشأة وصيرورة الكيان العربي عبر تاريخه، ومن ثم فإن بيئة المجتمع العربي تعكس وزنا معيناً للوحي والعقل والواقع كمصادر مكونة ومنشأة ومنظمة ومحركة. لذلك لا بد أن تؤسس المنهجية المبتغى تأصيلها للتعامل مع الواقع العربي على هذه المسلمة، وليس بالنظر إلى المناهج المطروحة من قبل علماء الغرب، القائمة على أطروحات وضعية غير ملتزمة بوحي إلهي، خاضعة لأسس ومعطيات وضعية تنطلق من الواقع، لتدرسه وتتحكم فيه بخليط من النظريات والدراسات والتعميمات المتداخلة والمتعارضة في معظم الأحيان، قاصرة عن إدراك حقيقة الإنسان ورسالته ودوره وغايته.

2- أن المدخل المنهجي البديل والأصيل المؤسس على قاعدة وحدة الحقيقة وتقديم الوحي على العقل والحس في الوصول إليها. يتناول الظاهرة الإنسانية عامة والظاهرة التنموية خاصة بنظرة شمولية لا تقبل التفتيت والتجزئة، ودون إهمال لأحد عناصرها، ذلك أن مجرد التغافل عن أي عنصر منها سوف يؤدي إلى اختلال الفهم وفساد التفاعل .

ومن ثم فالظاهرة السياسية -طبقاً للمنظور البيئي الحضاري - ليست ظاهرة تابعة تفتقد الاستقلال، لتصبح انعكاساً للمتغير الإقتصادي والمادي، كما هو في المدخل المنهجي الجدلي المادي، وليست هي ظاهرة مستقلة تماماً تفتقد الصلة بالبناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، وتتعامل معه على أنها نظام متكامل الأبعاد مستقل عن سائر النظم، وإنما هي ظاهرة فاعلة متفاعلة مع باقي الظواهر الاجتماعية الأخرى في نسيج واحد يقوم على أساس الاعتماد المتبادل. وهذا لا يعني إعطاء كل جوانب الظاهرة أحجاماً واحدة من حيث الدور والأهمية والتأثير، ولكن إعطاء كل جوانب موقعه في كل حالة من الحالات، على ضوء ما هو قائم فعلاً لا على ضوء حكم مسبق، يطبق على كل الأنماط المجتمعية. كما هو السائد في المداخل المنهجية الغربية.

3- أنه ينطلق من دراسة تطور المجتمع وصيرورته التاريخية من خلال منطلق الدافعية الحضارية، وليس المادية الجدلية والتاريخية. بعبارة أخرى أن البيئة الزمنية ليست مقسمة إلى مراحل تاريخية وفق منظومة تطويرية تجعل من مقولة تاريخية جزئية نقطة القياس، بل أعطي الإنسان عبر التاريخ شرعيته الكاملة، دون تمييز مسبق وفق التسلسل الزمني.

¹ -نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، المرجع السابق الذكر، ص 90.

فمصدر الحركة والتطور والتأخر في حد ذاته طبقا لمفهوم الدافعية هو المشيئة أو الإرادة الإنسانية. في حين أن المنظور الغربي وتحديد المدخل المنهجي الجدلي المادي يرى أن مصدر الحركة والتطور التاريخي يرجع إلى المادة، ومن ثم لا موضع لإرادة الإنسان في الإنشاء أو الهدم، وإنما دوره يبرز فقط في الإعاقة أو التأجيل. من هنا فإن الإنسان في المنظور البيئي الحضاري هو أساس حركة المجتمع لأنه حر مسؤول. وبذلك فإن مفهوم التقدم يرتبط بالفاعلية الإنسانية والتحقق الأخلاقي والإنساني للمجتمع. وليس بالأبعاد المادية للوجود، كما ترى المداخل والنظريات الفلسفية المادية.

4- ومن منطلق العيوب والمآخذ التي تشوب المداخل المنهجية والنظرية الغربية، فإن هذا لا يعني- أن المدخل المنهجي البديل القائم على البعد البيئي الحضاري- إبعاد مضامينها وجوانبها الإيجابية في سياق التحليل، وإنما ضرورة القيام بعملية تكيف واستخدام هذه الجوانب لتنميشى وبيئة وحضارة المجتمع المدروس .

ومن ثم فإن الاستفادة من مجمل الجوانب الإيجابية للمداخل المنهجية التي سبق تناولها في هذا البحث في بناء المنظور البيئي الحضاري من خلال المحددات التالية، والتي أجملتها الأستاذة الدكتورة " منى أبو الفضل " في:

أ- إعادة النظر في المفاهيم الأساسية لهذه النظريات والمداخل مع انتقاء بعض المفاهيم التي قدمها التحليل البنائي الوظيفي، والجدلي المادي، وغيرها من التحاليل، بما يفيد في تحليل النظم السياسية العربية، وذلك مع الأخذ في الاعتبار الأسس والمسلمات التي يقوم عليها كل منها.

ب-الإطلاق من المنظور الحضاري للخروج بمفاهيم معينة ترتبط بالدولة في التصور العربي الإسلامي.

ج- من خلال الدمج بين الأدوات التحليلية المنتقاة من المدارس الحديثة والمضامين الموضوعية النابعة من ذاتية المنطقة، يكون المنظور الحضاري قادرا على تناول الحقيقي للموضوع¹

تلك هي أهم مقومات وأسس المدخل المنهجي البيئي الحضاري البديل لدراسة التنمية السياسية، غير أن هذا لا يعني ولا ينبغي النظر إليه على أنه نظرية متكاملة، حيث أنها لم تزل تقف عند حدود الكليات والمسلمات مع قليل من النماذج والأمثلة. وإن لم يكتب لهذا الاجتهاد الاكتمال فإنه

¹ -منى أبو الفضل، " التأسيس المنهجي لدراسة النظم السياسية العربية" ، محاضرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العام الجامعي 1983-1984، ص ص 22-23.

سيظل مطروحا لمزيد من الجهد من قبل الباحثين والمختصين في ميدان دراسة النظريات التنموية السياسية. حتى نصل إلى إطار منهجي نستطيع من خلاله دراسة النظريات الغربية في مختلف العلوم الاجتماعية دراسة علمية منظمة، تقوم على أساس ومعايير ومقومات نابغة من الذات الثقافية لمجتمعاتنا العربية الإسلامية، وتتوخى مناهج العلم النافع، وليس نابغة من ذات الآخر.

وفي خاتمة الدراسة يمكن القول إن إطلاق صفة العموم على الأطر المفاهيمية والمنهجية لما جاء في نظريات التنمية السياسية، هو نوع من محاولة تكرار التجارب الغربية نفسها في ظروف تاريخية ودولية مغايرة. حيث تغفل هذه الأطر النظرية أن تنمية العالم الغربي تمت على حساب العالم أجمع. فالتكلفة البشرية التي قدمها العالم لتحقيق تقدم المجتمعات الغربية تفوق كثيرا عوائده. ومن ثمة فإن محاولة تكرار التجربة نفسها يستلزم الظروف نفسها وهذا يعد مستحيلا.

ومن هنا لا بد من تأسيس معيار يحدد لنا هل ما حدث في المجتمعات الغربية يعد فعلا نهضة أم انحطاطا؟ وما هو المقياس الذي على أساسه نستطيع أن نحدد النهضة أو التنمية أو التحديث؟ هل التقدم التكنولوجي؟ أم التقدم الاقتصادي؟ أم التقدم السياسي؟ وهل تصلح فعلا لأن تكون معيارا للبشرية؟ إن طرح مدخل منهجي بديل وأصيل لدراسة التنمية السياسية من منطلق المنظور البيئي الحضاري، يستلزم الإجابة على مجموعة من التساؤلات التي لا بد من تصافر الجهود لتقديم الإجابة الشافية علميا، وهب تحديد أما يقول الأستاذ الدكتور "سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل": "من نحن؟ وماذا نملك؟ وماذا نأخذ من الآخرين؟ وذلك بإثارة قضية الهوية والتراث، وماذا نأخذ منه وماذا نأخذ من الحضارة الغربية وماذا نرفض؟

ثالثا: الإستخلاف كمقاربة حضارية إسلامية بديلة

يقدم الأستاذ "مالك بن نبي" مقارنة بين تجربتين الأولى بألمانيا والثانية بأندونيسيا، تبين نجاح ألمانيا في تحقيق التنمية بعد أن فقدت كل مقوماتها الاقتصادية وبنيتها التحتية خلال الحرب العالمية الثانية، بينما فشلت أندونيسيا رغم توفرها على الخبرة الفنية والبشرية والمادية، إذ ينتهي الأستاذ "مالك بن نبي" إلى أن نجاح ألمانيا يعود إلى كون هذه الأخيرة نجحت بتقديسها للقيم الإنسانية والثقافية المتسمة بالفعالية الحركية التي قادتها ونادت بها مجموعة من النخب المثقفة يقول «إن من أعاد بناء ألمانيا هو الروح الألمانية روح الرّاعي والفلاح والعامل والحمال والموظف والصيدلي والفنان والأستاذ، وبكلمة واحدة إن الثقافة الألمانية هي التي أعادت بناء بلد غوثه وبسمارك

الثاني»¹. فالإنسان كما يقول أ. مالك بن نبي في كتابه "من أجل التغيير" هو عبارة عن «معادلة اجتماعية صاغها التاريخ وأودع فيها خلاصة تجارب سابقة وعادات ثابتة تحدّد موقف الفرد أمام المشكلات، بما يكون هذا الموقف من القوة أو الوهم من الاهتمام أو التهاون من الضبط أو عدم الضبط»².

وفي هذا السياق يأتي طرح هذه المقاربة في جو من المراجعات التي أصبحنا نعيش أجواءها، مراجعات فكرية وتنظيمية في كثير من النظريات والمقولات والأنظمة التي بدأت تعرف انتقادات حادة ويكتشف خطؤها وزيفها أحيانا أخرى، وبالتالي فإن طرح البدائل عن ما كان معهودا يعتبر فاتحة يمكن أن يدخل من خلاله العالم العربي الإسلامي إلى ورشة التاريخ الكبرى ليثبت البديل الحضاري لديه وأن هناك بدائل أخرى يمكن أن تنجح بعيدا عن الصورة النمطية التي طبعت كل أفكارنا و فرضياتنا وتعليقاتنا.

من خلال هذه المراجعات المفتوحة في هذه المرحلة الهامة من تاريخ الأمم، يمكن أن نقدم مقاربة بديلة لنظريات التنمية السياسية نعرفها على ما اصطلح عليه شرعا (حركة الاستخلاف)، هذا المصطلح الشرعي الذي أمكن لنا توظيفه بمعطى سياسي إجتماعي.

فصياغة هذا البديل الإسلامي الذي ينظم حركة الإنسان في الكون كله، بجميع نواحيها وأبعادها سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو التنظيمية، صياغة إسلامية حضارية إنما ينطلق في أساسه إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية وأهمها وهو الاستخلاف الذي خص به الإنسان من الله عزوجل، و الذي مبناه ومقصده تنفيذ الأوامر وإقامة الحياة على الأرض، و هنا لا يكون الاستخلاف بمعنى القيام بعبادة أساها الشعائر فقط، بل هي عبادة بمفهوم عام تصير به حركة الإنسان المادية و المعنوية، أي بمعنى الإستثمار المادي للكون في أعلى درجاته لتحقيق الرفاه و إحكام السيادة على الأرض، كل هذا مؤطرا بتحري مراد الله وامتثال أوامره³

فحركة الاستخلاف باعتبارها مقاربة تمكنا من فهم أوسع للوسائل وللآليات التي تمكن الإنسان بتحقيق التقدم والرقي، وباعتبار التنمية السياسية حالة من الحركة الدائمة في حياة المجتمعات التي سعى لتحقيق أفضل رقي من خلالها، فإن البناء النظري على أسس حركة الاستخلاف يمكن

¹ مالك بن نبي، تأملات، دار الفكر، الجزائر، ط2، 1991- ص 25.

² مالك بن نبي، من أجل التغيير، ترجمة: بسام بركة، عمر المسقاوي، دار الفكر، دمشق، ط2-1998-ص: 25.

³ عبد المجيد النجار، فقه التحضر الإسلامي، الجزء الأول، ط1 بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1999، ص52

المجتمعات من فهم أدق لمتطلبات الكون ومتطلبات النفس وبالتالي فهم أعمق للسنن التي تحكم في صيرورة الرقي والتقدم.

إلا ان حركة الاستخلاف التي يمكن أن نأخذ بها كمقاربة تسمح بتوسيع مجال ضبط آليات التنمية السياسية ووسائلها، إنما تركز على نقطة مركزية هامة وهي اكتشاف وفهم القوانين والسنن التي تنظم صيرورة الكون وحركته، وإن كانت هذه القوانين لا يسع الحال لتفصيلها هنا إلا أنني سأذكرها للتعريف بها فقط، والتي هي:

- منظومة سنن الآفاق: والتي تعني بربطه بنظرية التنمية السياسية إدراك الغايات من تحقيق هذه التنمية وإلى أن يكون مآلها، أي إدراك البعد الاستشراقي للتنمية السياسية.
 - منظومة سنن الأنفس: معرفة طاقة وإمكانيات وقدرات النفس البشرية التي وضعت لأجلها هذه الوسائل وهذه الخطط، من خلال فهم الأصوب والأصلح والأنسب لها
 - منظومة سنن الهداية: وهي ما ارتبط بمبدأ الإطار العام لحركة الإستخلاف والتي يقصد بها تحري مراد الله وامثال أوامره، أي تصحيح الانحراف في تطبيقات هذه الآليات وهذه الوسائل.
 - منظومة سنن التأييد: وهي حالة الاستيعاب التام لما يمكن أن يسهم أكثر في زيادة الفعالية الحضارية والفعالية العملية في تطبيق وتجسيد خطط التنمية السياسية بالإضافة إلى استخدام أمثل وبما يحقق النتائج الأوفر حين استعمال آليات ووسائل التنمية السياسية، التي تكون أكثر إنتاجا وربحا حين نفهم عمقها وبعدها.
- وهنا نورد ما ذكره المفكر الجزائري الأستاذ الطيب برغوث بقوله¹: وعليه فإن مستوى التحكم المعرفي و الاستثماري الوظيفي الشمولي المتكامل للفرد و للمجتمع و الأمة، في منظومات سنن الله في الآفاق و الأنفس و الهداية و التأييد هو الذي يحدد طبيعة و مستوى الفعالية الحضارية للمجتمع و الأمة... ومن ثم اتجاه حركتها الاستخلافية نحو النهضة و المنافسة و التمكين و العزة الحضارية، أو نحو التقهقر و التخلف و الغنائية و التبعية و الذلة الحضارية.

¹- الطيب برغوث، مدخل إلى سنن الصيرورة الاستخلافية: قراءة في سنن التغيير الاجتماعي، ط1. الجزائر: دار قرطبة، 2004، ص 47.

الخاتمة

هناك ما يشبه الاجماع بين الدارسين لحقل السياسة المقارنة على أن هذا المجال العلمي تقوده مشاكله الواقعية واشكالياته المعرفية ، فالقضايا الواقعية التي تحدد حركة البحث في السياسة المقارنة متعددة ومختلفة و متباينة وكذلك متشابهة في المتغيرات المقارنة فيتعلق الأمر بالبيئة السياسية المحلية والدولية ، وهنا يمكن نحدد بإيجاز المحددات الواقعية التي تؤثر على تطور البحث العلمي في حقل السياسة المقارنة، ففي النصف الثاني من القرن العشرين سيطر على حقل السياسة المقارنة تقليدان أساسيان هما:

أولهما: الليبرالية التعددية ثانيهما: الماركسية هذان التقليدان حددا ملامح النظم السياسية في العالم تكاد تنقسم النظم السياسية في العالم بين هذان التقليدين، وقد أدى ذلك الى نوع من الحيوية والفعالية في حقل السياسة المقارنة، حيث كان من اهم نتائجه هناك نظم مختلفة، مما فتح باب المقارنة بينها لان من طبيعة عملية المقارنة أن يكون هناك قدر من التشابه والتباين، أكانت نظم سياسية كلية، بمعنى الدول أو حكومات او نظم فرعية مثل الأحزاب السياسية والبرلمانات أو نظما إدارية عامة ومحلية. فقد رأى wirda أن الاتساع في نطاق دراسة السياسة المقارنة يعود الى انه مجموعة من الأسئلة المحورية تضمنت نطاقا واسعا من القضايا والنظم تمثلت في: الرأسمالية في مواجهة الشيوعية، والديمقراطية في مواجهة الشمولية أو السلطوية والسوق الحر في مواجهة التخطيط المركزي، والتطور السياسي في مواجهة الثورة السياسية ظهور نظم سياسية جديدة: ومن بين أهم المحددات الواقعية ظهور نظم سياسية جديدة أو مستقلة، لم يكن للسياسة المقارنة سابق عهد به. طبيعة المشكلات والظواهر السياسية، طبيعة العلاقة بين العلم والمجتمع السياسي والمدني.

وفي هذا السياق سيتم دراسة البنية الموضوعية لحقل السياسة المقارنة ويمكن حصر موضوعات السياسة المقارنة المعاصرة، في إعادة طرح موضوع الديمقراطية المباشرة في ضوء ثورة المعلومات، قضايا التحول الديمقراطي، إشكاليات الدولة وعلاقتها بالمجتمع، وكذلك التكيف الهيكلي والتحول نحو القطاع الخاص، الفساد السياسي وفقدان الشرعية المجتمع المدني، قضايا المرأة، قضايا البيئة، الحكم الصالح أو تجديد الحكومة. في خاتمة الدراسة يمكن القول إن إطلاق صفة العموم على الأطر المفاهيمية والمنهجية لما جاء في نظريات التنمية السياسية، هو نوع من محاولة تكرار التجارب الغربية نفسها في ظروف تاريخية ودولية مغايرة. حيث تغفل هذه الأطر النظرية أن تنمية العالم الغربي تمت على حساب العالم أجمع .

فالتكلفة البشرية التي قدمها العالم لتحقيق تقدم المجتمعات الغربية تفوق كثيرا عوائده. ومن ثمة فإن محاولة تكرار التجربة نفسها يستلزم الظروف نفسها وهذا يعد مستحيلا.

فالمنظومة العالمية بحاجة الى البديل الإسلامي الذي ينظم حركة الإنسان في الكون كله، بجميع نواحيها وأبعادها سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو التنظيمية، صياغة إسلامية حضارية إنما ينطلق في أساسه إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية وأهمها هو الاستخلاف الذي خص به الإنسان من الله عز وجل، و الذي مبناه ومقصده تنفيذ الأوامر وإقامة الحياة على الأرض، و هنا لا يكون الاستخلاف، فحركة الاستخلاف باعتبارها مقارنة تمكنا من فهم أوسع للوسائل وللآليات التي تمكن الإنسان بتحقيق التقدم والرقي، وباعتبار التنمية السياسية حالة من الحركة الدائمة في حياة المجتمعات التي سعى لتحقيق أفضل رقي من خلالها، فإن البناء النظري على أسس حركة الاستخلاف يمكن المجتمعات من فهم أدق لمتطلبات الكون ومتطلبات النفس و بالتالي فهم أعمق للسنن التي تحكم في صيرورة الرقي و التقدم.

قائمة المراجع

- 1- أحمد شهاب الدين، تحقيق و تعليق و ترجمة: حامد عبد الله ربيع، سلوك المالك في تدبير الممالك، ، القاهرة: دار الشعب، 1980 م.
- 2- Almond G, **The Civic Cultures: Political Attitudes and Democracy in Five Nation**, University Press,Princeton, 1963.
- 3- Arend Lijphart, Comparative politics and comparative method, The American political science review, Vol. 65, Issue.3, (Sep, 1971).
- 4- Duverger Mourise, **Sociologie De La Politique**, PUF, Paris, 1973.
- 5- Georges Carm: L'ideologie du développement, le monde diplomatique, paris, 1978
- 6- Howard Wiarda, Corporatism and corporate politics, the other great'ism, NY: M.E Shape, 1996.
- 7- Joel S Migdal, **Trough the lens of Israel: exploration in state and society**, NY: SUNY, 2001.
- 8- John McCormick, Comparative Politics in Transition, usa, Wadsworth Center Street Boston, 2010.
- 9- Joseph laPalombara , Bureaucracy and Political Development, New Jersey : Princeton University Press, third edition, 1971.
- 10- Mark Kesselman, and others, Introduction to Comparative Politics, Usa, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company Boston, New York, 2009.
- 11- أبراهيم أبراش، النظرية السياسية بين التجريد والممارسة تداخل النظرية السياسية والخطاب السياسي في العقل السياسي العربي، ط1، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012.
- 12- (—، —)، علم الاجتماع السياسي، عمار الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.

- 13- (—، —)، النظام السياسي - دراسة فلسفية تحليلية، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.
- 14- إبراهيم عبد العزيز شيحا، محمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية والقانون الدستوري، أبو العزم للطباعة الإسكندرية، 2005.
- 15- احمد زايد، عروس الزبير، النخب السياسية والاجتماعية: حالة الجزائر ومصر، القاهرة: مكتبة مدبولي، د.ت.ن.
- 16- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية: الدار الجامعية، ط1، 2003.
- 17- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: عالم المعرفة، 1987.
- 18- أسوالد شبينغر، تدهور الحضارة الغربية، ترجمة أحمد الشيباني، بيروت: مكتبة الحياة، 1964.
- 19- امام عبد الفتاح امام، الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، القاهرة: نيويورك للنشر والتوزيع، ط4، 2017.
- 20- الأمين شريط: الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ط07، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
- 21- أمين محمد علي دبور، دراسات في التنمية السياسية، غزة: الجامعة الإسلامية، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية التجارة، 2012.
- 22- إنصاف جميل الربضي، التحولات السياسية والاقتصادية في دول أوروبا الشرقية، ط1، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1995.
- 23- أيمن مصطفى حسين الدباغ، "نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2003.
- 24- برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط3، 2003.

- 25- بومدين طاشمة، إشكالية التاصيل النظري والمنهجي للتنمية السياسية، ورقة عمل مقدمة الى الملتقى الدولي حول موضوع: واقع وافاق التنمية السياسية في الجزائر، جامعة باتنة، يومي 4-5 ديسمبر 2007.
- 26- (—، —)، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- 27- (—، —)، مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2013.
- 28- تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
- 29- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص.44.
- 30- جبرائيل ألموند، وآخرون، السياسة المقارنة: إطار نظري، (ترجمة محمد زاهي بشير المغربي)، بنغازي: جامعة قار يونس، 1996.
- 31- جمال زيدان، المقاربات المنهجية في تحليل السياسة العامة الاجتماعية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 13، 2019.
- 32- جورج كتورة، طبائع الكواكب في طبائع الاستبداد، ط01، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1987.
- 33- جيمس أندرسون، ترجمة: عامر الكبيسي، صنع السياسة العامة، قطر: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998.
- 34- حسن أبشر طيب، الدولة العصرية: دولة المؤسسات، القاهرة: الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 2000.
- 35- حسينة شرون وآخرون، التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، 11 ديسمبر 2005.
- 36- حمد محمود، آل محمود، البيعة في الإسلام: تاريخها وأقسامها بين النظرية والتطبيق، المنامة، دار الرازي، 1990.

- 37- رحمة بن سليمان واخرون، العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة مقاربات سوسيولوجية وحالات الجزء الأول، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- 38- ستيفن دي تانسي، ترجمة رشا جمال، علم السياسة الأسس، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.
- 39- سليمان محمد الطماوي: النظم السياسية والقانون الدستوري دراسة مقارنة، د، د، ن، د، د، م، ن، 1988.
- 40- سمير داوود سلمان، محددات سلطة رئيس الوزراء في النظام البرلماني الثابت، ط01، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.
- 41- السيد عويس حمدي أبو النور، الأنظمة السياسية المعاصرة والنظام الإسلامي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 42- شيحا عبد العزيز إبراهيم، وضع السلطة التنفيذية في الأنظمة السياسية المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 43- الطاهر سعدي قانة، الدور التوزيحي للملكية في الاقتصاد الإسلامي، الأردن: دار الخليج للصحافة والنشر، ط2، 2017، ص:27.
- 44- عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.
- 45- عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : المعوقات والممكنات"، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- 46- عبد الجليل علي رعد، التنمية السياسية مدخل للتغيير، ط1. ليبيا، دار الكتب الوطنية، 2002.
- 47- عبد الرحمان الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستبعاد، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2010.
- 48- عبد الكريم عبد الغريب، تقنيات ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية والاجتماعية، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1982.

- 49- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1993.
- 50- عبيد حسين، الأنظمة السياسية، دراسة مقارنة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2013.
- 51- علي عباس مراد، الهندسة الاجتماعية صناعة الانسان والمواطن، ط1، بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون، 2017.
- 52- علي ليلة، فلدرينو بارتو ودور الصفوة في اطار النظام، سلسلة: نظريات علم الاجتماع الكتاب العاشر، الإسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2006.
- 53- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.
- 54- فيريل هيدي، الإدارة العامة من منظور مقارن، ترجمة قاسم القريوتي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1985.
- 55- فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت: 1998.
- 56- كولفرني محمد، التغيير الاجتماعي والسياسي : دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20 خريف 2008.
- 57- ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط 01 منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
- 58- محمد الرضواني، مدخل الى علم السياسة، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 2016.
- 59- محمد القطاطشة، "مصادر الشرعية السياسية في الأنظمة العربية"، مؤتة للبحوث والدراسات، 21 م ، 03، 2006.
- 60- محمد المجذوب : الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ط 05 ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2018.
- 61- (—، —)، القانون الدستوري اللبناني وأهم الأنظمة السياسية في العالم، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.

- 62- محمد الميلي ، الجزائر...إلى أين؟ ،المستقبل العربي، بيروت، العدد 271 ، سبتمبر 2001.
- 63- محمد زاهي بشير المغربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998.
- 64- (—، —)، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهجية ومداخل نظرية، الطبعة الثانية، ليبيا، منشورات جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1998.
- 65- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات. ط4 ، الجزائر :دار هومة، 2002.
- 66- (—، —)، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات، الجزائر: ددن، 1997.
- 67- (—، —)، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم المناهج الإقترابات والأدوات، الجزائر: دار هومة، 2001.
- 68- محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- 69- محمد كاظم المشهداني: القانون الدستوري، الدولة - الحكومة - الدستور، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2011.
- 70- محمد نصر عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.
- 71- (—، —)، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة الى المجتمع ومن الثقافة الى السوق، ط1، الأردن: مطبعة الجامعة الأردنية، 2006.
- 72- محمد نصر مهنا، علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- 73- محي الدين محمد قاسم، السياسة الشرعية ومفهوم السياسة الحديث، ط1، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1997.
- 74- مصباح عامر، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، الطبعة الثانية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

- 75- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، نظرية السياسة العامة، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2021.
- 76- (—، —)، تصميم البحث في إطار علم السياسة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20 خريف 2008.
- 77- مقياس الديمقراطية العربي"، حالة الإصلاح في العالم العربي، مبادرة الإصلاح العربي والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، بيروت، مارس 2010.
- 78- مولود ديدان: مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار بلقيس، الجزائر، 2014.
- 79- ناضم عبد الواحد شاكور، موسوعة علم السياسة، بغداد: مركز الدراسات الدولية، ط1، 2004.
- 80- نعمان أحمد الخطيب : الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، ط 07 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2011.
- 81- نفيسة رزيق، عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي: المشكلات والآفاق، مذكرة ماجستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، باتنة، 2009.
- 82- هند عروب، مقارنة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، الرباط: مطبعة الأمنية، 2009.
- 83- يوسف بعيطيش، من التقليدية إلى النموذج التنموي السلوكي فترة أوج حقل السياسة المقارنة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 04، ديسمبر 2020.
- 84- الطاهر سعود: التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي - دار الهادي - بيروت - ط1 - 2006 .
- 85- إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير- دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها- دار الشروق ط2- 2001.
- 86- سليمان الرياشي وآخرون، دراسات في التنمية العربية، الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان ط1/1، 1998.

- 87- منى أبو الفضل، " التأسيس المنهجي لدراسة النظم السياسية العربية " ،
محاضرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العام الجامعي 1983-1984.
- 88- مالك بن نبي، تأملات، دار الفكر، الجزائر، ط2 ، 1991.
- 89- (—،—)، من أجل التغيير ، ترجمة: بسام بركة ، عمر المسقاوي، دار الفكر،
دمشق ، ط2-1998.
- 90- عبد المجيد النجار، فقه التحضر الإسلامي، الجزء الأول، ط1. بيروت:دار الغرب
الإسلامي،1999.
- 91- الطيب برغوث، مدخل إلى سنن الصيرورة الاستخلافية: قراءة في سنن التغيير
الإجتماعي، ط1، الجزائر:دار قرطبة،2004.

الفهرس

1.....	المقدمة
1.....	المحور الأول: ماهية النظام السياسي وتميز خصائصه ووظائفه
1.....	أولاً: مفهوم النظام السياسي
1.....	1- التعريف التقليدي للنظام السياسي
2.....	2 – التعريف الحديث للنظام السياسي
3.....	ثانياً: مكونات النظام السياسي
3.....	1- عناصر النظام السياسي
4.....	ثالثاً: خصائص ووظائف النظام السياسي
5.....	1- قدرات النظام السياسي
5.....	أ- القدرة الاستخراجية
5.....	ب- القدرة التنظيمية
6.....	ج - القدرة التوزيعية
6.....	د- القدرة الرمزية
6.....	هـ- القدرة الاستجابية
7.....	2- وظائف التحويل
7.....	3- وظائف التكيف والحفاظ على النظام
10.....	المحور الثاني: أشكال الحكومات والأنظمة السياسية
10.....	أولاً: أشكال الحكومات
11.....	ثانياً: تصنيف النظم السياسية
11.....	1- النظام الرئاسي
13.....	2- النظام البرلماني
14.....	أ- رئيس الدولة غير مسؤول سياسياً

- 14.....ب- قيام المسؤولية الوزارية
- 14.....3- النظام المجلسي
- 15.....المحور الثالث: ماهية السياسة المقارنة
- 15.....أولاً: السياسة
- 18.....ثانياً: المقارنة
- 19.....ثالثاً: المنهج المقارن
- 20.....رابعاً: السياسة المقارنة
- 21.....المحور الرابع: اقتربات دراسة النظم السياسية المقارنة
- 21.....أولاً: إقتربات دراسة الأنظمة السياسية في المرحلة التقليدية
- 21.....1- الاقتراب القانوني
- 22.....2- الاقتراب المؤسسي
- 23.....3- نظرية الجماعة
- 25.....4- نظرية النخبة
- 25.....ثانياً: اقتربات دراسة الأنظمة السياسية في ظل المرحلة السلوكية
- 25.....1- الاقتراب النظمي
- 26.....2- الاقتراب البنائي الوظيفي
- 26.....3- الاقتراب الإتصالي
- 27.....ثالثاً: اقتربات دراسة الأنظمة السياسية ما بعد الثورة السلوكية
- 27.....1- اقتراب الاقتصاد السياسي
- 28.....2- اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع
- 30.....3- اقتراب الكوربوراتية
- 31.....4- مدخل الثقافة السياسية
- 32.....5- مدخل السياسة العامة المقارنة
- 32.....أولاً: اقتراب صناعة القرار
- 32.....1- نماذج أليسون
- 32.....أ- نموذج السياسة العقلانية الرشيدة

- 32..... ب - نموذج العملية التنظيمية
- 33..... ج- نموذج السياسات البيروقراطية
- 33..... د-النموذج الادراكي او المعرفي
- 33..... ثانيًا: نظرية الاختيار العام
- 34..... ثالثًا: نظرية التراكمية
- 35..... المحور الخامس: المتغيرات المؤسساتية والممارسية في دراسة النظم السياسية المقارنة
- 35..... أولاً: مفهوم التنمية السياسية
- 35..... ثانيًا: مفهوم التحول الديمقراطي
- 37..... ثالثًا: مفهوم الترسخ الديمقراطي
- 37..... رابعًا: مفهوم التحديث السياسي
- 38..... خامسًا: مفهوم التغيير السياسي
- 39..... سادسًا: مفهوم التحول السياسي
- 40..... المحور السادس: إشكاليات وتحديات الأنظمة السياسية المختلفة
- 40..... أولاً: أزمة الشرعية
- 42..... ثانيًا: أزمة التغلغل
- 43..... ثالثًا: أزمة الهوية
- 43..... 1- مفهوم الهوية
- 44..... 2- الهوية والانتماء
- 45..... 3- الهوية والأمة
- 45..... 4- أهمية توافق وانسجام الهوية
- 46..... 5- أزمة الهوية
- 47..... رابعًا: أزمة التوزيع

48.....	خامسا: المشاركة السياسية
49.....	سادسا: أزمة الاندماج
51.....	المحور السابع: المنظور الحضاري كمدخل منهجي بديل لدراسة النظم السياسية العربية
51.....	أولا: نقد المنظور الغربي للتنمية السياسية
52.....	ثانيا: عملية تأصيل المنظور البيئي الحضاري كمدخل منهجي بديل للتنمية السياسية
55.....	ثالثا: الإستخلاف كمقاربة حضارية إسلامية بديلة
58.....	الخاتمة